الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **٤٨**

الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٠ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/65/300)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): كما يعلم الأعضاء، وبموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، يخول الأمين العام بإخطار الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين التي يتناولها مجلس الأمن حاليا وإخطارها كذلك بالمسائل التي توقف المجلس عن تناولها.

وفي ذلك الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين، العام صادرة بوصفها الوثيقة A/65/300.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١١٠ من جدول الأعمال.

البندان ٢٩ و ١١٩ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/65/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): البندان الهامان في جدول أعمال مناقشتنا المشتركة يتعلقان بمجلس الأمن. ويسعدني أن أرحب برئيس مجلس الأمن، سعادة السير مارك ليال غرانت، الذي سيقدم لنا بعد وقت قصير تقرير مجلس الأمن (A/65/2). ويعد ذلك التقرير إحدى الأدوات الهامة للتفاعل بين المجلس والجمعية. لذلك من الضروري أن يكون ذلك التقرير الأساس لأي مناقشة موضوعية.

وتعد جلستنا اليوم فرصة لنا لدراسة التقدم المحرز والتحديات التي تجابه المجلس، فضلا عن التأمل في تعزيز

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، حتى يتمكن الجهازان معا من زيادة قدرتهما على تعزيز قيم الأمم المتحدة ومبادئها. ويشكل أداة أخرى أيضا، الاتصال المستمر والوثيق بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومنذ تولّي المنصب التقيت بجميع رؤساء مجلس الأمن وسأواظب على ذلك. وأنا ممتن لهم على المناقشات الموضوعية التي دارت بيننا. وما يظهر لنا كذلك فوائد ذلك التعاون هو اتخاذ كلا الجهازين مؤخرا لقرار يتعلق باستعراض لجنة بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٦٥/٧ وقرار مجلس الأمن ١٩٤٧ (٢٠١٠)).

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك خطوة إيجابية نحو زيادة الشفافية في مجلس الأمن، ومن الضروري أن تستمر تلك الجهود. ويقودني ذلك إلى أن أبدى بضع ملاحظات بشأن البند الثاني الذي سنناقشه اليوم وهو: إصلاح مجلس الأمن. وهذا جزء أساسي من إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد أن العالم بأسره تقريبا يتفق على أننا بحاجة إلى التكيف مع التغييرات التي حدثت في العالم منذ عام ١٩٤٥.

لذلك السبب، عقدت اجتماعاً تمهيدياً غير رسمي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، حالما أكدت على دور السفير تانين رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية. ومن الضروري البناء على أوجه التلاقي القائم، وتضييق جوانب الخلاف في الرأي بغية إحراز المزيد من النتائج الملموسة.

وطلبت بالتالي إلى السفير تانين أن يواصل عمله على النص الذي ظهر من التنقيح الثاني عن طريق إجراء مشاورات مفتوحة وشفافة. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تدعمه في عمله.

وفي بداية السنة، سوف نجري تقييماً، ونتشاور مع الجمعية بشأن متابعة عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

ويجب التوضيح جيداً أن الحل قائم بين يدي الجمعية. وإحراز التقدم مرهون بتصميم الدول الأعضاء على تنفيذ تلك العملية. لذلك من الضروري إظهار المرونة، والرغبة في التوفيق، وحسن النية، والروح الابتكارية، والاحترام المتبادل، في جو شفاف وشمولي.

إن كلينا، السفير تانين وأنا، تحت تصرف الجمعية لدعمها في الجهود التي تبذلها بغية إيجاد حل يحظى بدعم واسع النطاق. ومع ذلك، فإن تلك الجهود هي من مسؤولية الجمعية. وأرحب بآراء الجمعية بشأن بنود جدول الأعمال، وآمل من المناقشة التي نجريها أن تتيح لنا إحراز التقدم.

أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، سعادة السير مارك ليال غرانت، كي يعرض تقرير مجلس الأمن.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وبصفتكم رئيساً للجمعية العامة، سيدي، تضطلعون بدور رئيسي في العمل مع مجلس الأمن لتوطيد وتعزيز العلاقة بين هذين الجهازين الهامين في الأمم المتحدة.

وبصفتي رئيساً لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، يشرفني أن أعرض التقرير السنوي للمجلس على الجمعية العامة مثلما يرد في الوثيقة A/65/2. ويشمل التقرير الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠. ولقد أعد مقدمة التقرير وفد نيجيريا الذي ترأس المجلس في تموز/يوليه. فبالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أشكر السفير أوغو وفريقه على جهودهما. وأود أيضاً أن أشكر الأمانة العامة التي أعدت الجزء الثاني من التقرير.

هناك دوماً مجال لتحسين التقرير. وسأكون سعيداً أن أنقل إلى مجلس الأمن أي ملاحظات من الجمعية العامة اليوم. فالشفافية في أعمال المجلس مطلب يكرره عموم

الأعضاء. لهذا السبب، يعقد مجلس الأمن جلسات مفتوحة قدر الإمكان، ويؤيد البث الحي لجلساته على الإنترنت. وثمة أداة أخرى لزيادة الشفافية هي الاجتماعات المنتظمة بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي توفر اتصالاً قيّماً بين المجلس وعموم الأعضاء. ونحث كذلك الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من الإحاطات الإعلامية العادية التي يقدمها مجلس الأمن خلال السنة، والتي توفر تفاصيل عن مناقشات المجلس بشأن المسائل المعروضة.

ولقد اتخذ مجلس الأمن مؤخراً تدابير أخرى لزيادة الشفافية في أعماله، وسينظر في السبل التي تزيد من الشفافية في المستقبل. وأود أن أسترعي الانتباه إلى مذكرة رئاسية جديدة اعتمدها المجلس بشأن أساليب عمله (S/2010/507)، ترمي إلى تعزيز الشفافية، والتفاعل مع غير الأعضاء في المجلس، والكفاءة. وتراعي تلك المذكرة العديد من الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة التي جرت في نيسان/أبريل عن أساليب عمل المجلس (انظر S/PV.6300).

وثمة حالات بعيدة العهد، بما في ذلك الشرق الأوسط، وقبرص، والصحراء الغربية، لا تزال من دون حل، وكذلك مسائل انخرط المجلس فيها إبّان السنوات الأخيرة، بما في ذلك نيبال وغينيا - بيساو. وما فتئت هناك تحديات هائلة في السودان، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن تحققت بعض النجاحات، وعمل المجلس على إحراز تقدم في جميع الحالات خلال سنة كانت مفعمة بالأعمال. وأود أن أتناول تلك الحالات بمزيد من التفصيل اليوم.

خلال السنة الماضية، أبقى المجلس على تركيزه المواضيعي القوي في معظم أعماله. وأصبحت تلك المواضيع راسخة في جدول أعمال المجلس: منع الصراع وحفظ السلام، وحماية المدنيين، والأطفال والصراع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، والعلاقات مع المنظمات الإقليمية.

وكانت الذكرى السنوية العاشرة في تشرين الأول/أكتوبر للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن حدثاً تاريخياً. واعتمد المجلس بياناً رئاسياً أيّد وضع مجموعة مؤشرات كإطار لتعقّب تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حالات الصراع المسلح، وحالات ما بعد الصراع والحالات الأخرى ذات الصلة (S/PRST/2010/22)، وكان ذلك خطوة كبيرة إلى الأمام، وإشارة هامة إلى أنه يتعين إحراز المزيد من التقدم لتعميم تلك الأفكار. وسيجري استعراض رفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في غضون خمس سنوات.

على العموم، أُحرز تقدم في السنتين الماضيتين في العمل المواضيعي للمجلس. ويتمثل التحدي الآن في ترجمة القرارات المواضيعية إلى أعمال حقيقية على الأرض.

ويظل منع الصراع موضع تركيز مجلس الأمن على نحو رئيسي. ويعتقد أعضاء المجلس أن المجلس، بالعمل مع الأمم المتحدة ككل، يجب أن يعمل بشكل أكثر فعالية للمساعدة في منع اندلاع الصراعات العنيفة، ولئلا يقتصر عمله على مجرد الاستجابة بعد الحدث. ومنع الصراع هو، قبل كل شيء، مسؤولية كل حكومة وطنية، ولكن يجب أن نواصل كفالة أن يتمكن مجلس الأمن من الحصول على التحليل المتعلق بالإنذار المبكر - وأجرينا بعض التحسينات في ذلك الصدد خلال العام الماضي - وأن نكون أيضاً قادرين وراغبين إزاء اتخاذ القرارات على أساس ذلك التحليل، الذي يمكن أن يساعد على منع الصراعات العنيفة. وينبغي لنا أيضاً دعم الآلية القوية والقادرة التابعة للأمم المتحدة في مجال الوساطة والدبلوماسية الوقائية، وكفالة أن تقلّل جهودنا الجماعية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية من قدرة الشعوب على اللجوء إلى العنف للتعويض عن الظلم الملمّ بها.

وكثّف مجلس الأمن جهوده لإجراء حوار شفّاف وشامل، يرمي إلى إنشاء عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام تكون أكثر فعالية. وفي سلسلة من المناقشات الرسمية وغير الرسمية بين أصحاب المصلحة المعنيين بحفظ السلام، عمل المجلس لبناء توافق في الآراء على تحقيق إصلاح كبير. وسوف يواصل المجلس في غضون السنة المقبلة الانخراط البنّاء مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والزعماء المدنيين والعسكريين من البعثات الميدانية. والفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التابع لمجلس الأمن قد جمع أعضاء المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة على نحو غير رسمي لمناقشة مسائل حفظ السلام الشاملة والخاصة بكل بعثة. وكانت هناك إسهامات هامة من الأمانة العامة، ومن رئيس الجمعية العامة، ومن لجنة الـ ٣٤، أي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، الذين عملوا في خط موازٍ ومعا لإنشاء شراكة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ورحب مجلس الأمن بالتقرير الذي قدمه الميسرون المعنيون باستعراض لجنة بناء السلام، والذي يرمي إلى إحراز نتائج أفضل على الأرض وتحسين عمل اللجنة. ويدعم المجلس عمل اللجنة، وهو على استعداد لاستعمال دورها الاستشاري استعمالاً أكبر. ومن الأهمية بمكان أن تواجه اللجنة التحدي الآن عن طريق المساعدة على إزالة العراقيل من أمام السلام، من قبيل تعزيز التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن، في غينيا – بيساو؛ وتعزيز إعادة إدماج المقاتلين السابقين في بوروندي؛ وإنجاز برنامج نزع السلاح الشامل والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والمساعدة على بناء قدرة المؤسسات في سيراليون؛ وتوطيد سيادة القانون في ليبريا.

ولا يزال عمل المجلس المتعلق بالسلام والأمن يعتمد على فعالية التدابير المتخذة في إطار مختلف أنظمة الجزاءات. ولقد تحققت في السنة الماضية جوانب تقدم كبيرة في كلٍ من سياسة أنظمة الجزاءات وممارستها. وهي تشمل اتخاذ مجلس الأمن قرارات أكثر تفصيلاً ودقة، تتضمن المزيد من التدابير المستهدفة، وإجراءات أكثر نزاهة ووضوحاً لإدراج الأسماء في القوائم ورفعها. وتعيين أمين للمظالم في لجنة الجزاءات التابعة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان هو بالتحديد تطور كبير ومرحب به. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون ثمة تنسيق وتشاطر للمعلومات على نحو أفضل في ما بين الدول، وبين الدول ومختلف لجان الجزاءات.

وبالإضافة إلى عمل أنظمة الجزاءات، عملَ مجلس الأمن أيضاً بنشاط على تحقيق الأمن الدولي من خلال جهوده لمنع الانتشار. وهي تشمل اتخاذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي تناول مسائل عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والعمل الجاري للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويشمل ذلك العمل استعراضاً شاملاً لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٩ (٢٠٠٤)، وتحسين الشفافية، وتنسيق المساعدة التقنية.

وواصلت أيضاً لجنة مكافحة الإرهاب عملها الأساسي المتعلق بتقييم تنفيذ الدول للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وتيسير المساعدة حيثما تقتضي الحاجة. ولقد حسّنت أساليب التوعية والشفافية عن طريق زيادة الإحاطات الإعلامية المواضيعية المفتوحة.

ويبين تقرير المجلس السنوي مجموعة المسائل الجغرافية التي تم النظر فيها في الفترة المشمولة بالتقرير. وأود أن أسترعي الانتباه إلى بضع قضايا محددة سوف تستمر في استحواذ اهتمام المجلس في السنة المقبلة.

بإمكاننا أن نتوقع للحالة في السودان أن تواصل استحواذ اهتمام المجلس في السنة المقبلة. وأظهرَ تزايد انخراط المجلس في مسألة السودان عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ التزام المجلس بالسودان وبمنع الصراع على السواء. ومهما كانت نتائج الاستفتاءين المتعلقين بمركز جنوب السودان وأبيي، سوف يواصل مجلس الأمن اهتمامه بتحقيق السلام والازدهار لجميع الشعب السوداني.

وتابع المجلس أيضاً على نحو وثيق التطورات في دارفور، بما في ذلك الحالة الأمنية والإنسانية، وعملية الدوحة للسلام، التي ناشد المجلس جميع مجموعات الثوار أن تنضم إليها دونما مزيد من الإبطاء ودون شروط مسبقة. وزار المجلس السودان في تشرين الأول/أكتوبر، وسوف يواصل رصد عمل بعثتيه لحفظ السلام في السودان، بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

والصومال أحد أعقد التحديات التي يواجهها المجلس اليوم، وحتى من المحتمل أن يكون مسألة أكبر في عام ٢٠١١. والتقدم يحتاج إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبشكل أعم، إن العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك علاقة مجلس الأمن مع مجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الأفريقي، يتعين أن تكون أكثر استراتيجية، لأن تلك العلاقة هامة للسلام والأمن في أفريقيا.

والحالة في الشرق الأوسط لا تزال أولوية لمجلس الأمن. ففي حزيران/يونيه، أصدر المجلس بياناً عقب الحادث المأساوي لأسطول غزة (S/PRST/2010/9)، وفي آب/أغسطس رحب بإنشاء الأمين العام لجنة للتحقيق. ويتفق أعضاء المجلس باستمرار على الحاجة إلى التفاوض بشأن السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يفضي إلى الحل القائم على دولتين. وبالتطلع إلى الأمام، يريد مجلس الأمن أن يرى إحراز تقدم موضوعي صوب تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط. وسيواصل أعضاء المجلس مناقشة وتقييم الحالة في الشرق الأوسط على أساس منتظم.

وأوفد مجلس الأمن عدداً من البعثات خلال العام. ففي أيار/مايو، قام بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمناقشة مستقبل انخراط الأمم المتحدة في ذلك البلد، مع إشارة خاصة إلى ولاية بعثة حفظ السلام وإعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصبح بعثة منظمة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي حزيران/يونيه، زار مجلس الأمن أفغانستان، حيث التقى الرئيس كرزاي، وفريقه الوزاري، وأعضاء المعارضة، والبرلمانيين والمجتمع المدني. ورأى المجلس بأم العين العمل الممتاز الذي يقوم به فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان – والممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا بشكل خاص – بغية الوفاء بولايتهما وتنسيق الجهود المدنية عموماً. وأبرزت الزيارة كلا من مدى العمل القائم في أفغانستان، والتزام مجلس الأمن بمستقبل أفغانستان. وفي العام المقبل، سيواصل مجلس الأمن توفير كامل الدعم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وسيشجع قيادة البعثة على تنسيق المساعدات وتعزيز علاقاتها مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بغية دعم الانتقال الأمني، والتوعية السياسية، ومساعدة حكومة أفغانستان في تنفيذ الإصلاح الانتخابي.

هذه مجرد بضع مسائل تناولها مجلس الأمن في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد درس العديد من الحالات الأخرى على الأرض، من هايتي إلى تشاد، ومن تيمور – ليشتي إلى العراق. وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أود أن أشكر أعضاء الجمعية العامة على إعطائي هذه الفرصة لعرض التقرير. وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير مجلس الأمن لعمل

الأمين العام والأمانة العامة، اللذين يعمل معهما على نحو وثيق جداً، إذ أن تعاونهما ومساعدتهما قيّمان في مساعدة المجلس على الوفاء بولايته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر الذي سيتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في البداية، أود أن أعرب عن تقدير الحركة لمعالي السيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، على جهوده في النهوض بمسألة إصلاح مجلس الأمن الهامة. وأود أيضاً أن أهنئكم، سيدي، بإدراج هذه المسألة ضمن أولوياتكم للدورة الخامسة والستين، وبالتأكيد من جديد على الثقة بسعادة السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، للاستمرار في ترؤس المفاوضات الحكومية الدولية المعنية بإصلاح مجلس الأمن، بغية إحراز أكبر قدر من التقدم خلال الدورة الخامسة والستين.

وتشيد الحركة أيضاً بكم، السيد الرئيس، لاختيار ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“ كموضوع مركزي لدورة الجمعية الخامسة والستين. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف النبيل إلا من خلال العمل على التوازن الحسّاس في الميثاق بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وتنشيط أعمال الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه.

وتعلّق حركة عدم الانحياز أهمية كبرى على إحراز نتائج ملموسة بشأن إصلاح مجلس الأمن، من خلال المفاوضات الحكومية الدولية، ووفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ والمقررين اللاحقين ٥٦٥/٦٣ و ٥٦٨/٦٤. وفي ذلك الصدد، يظهر موقف الحركة بوضوح في الفرع هاء من الوثيقة الختامية لشرم الشيخ (A/63/965)، التي اعتمدها مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز.

وتعتقد الحركة أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي تناوله بطريقة شاملة وشفافة ومتوازنة، بغية تلبية احتياجات واهتمامات كلٍ من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. وينبغي للإصلاح أن يرمي أيضاً إلى الحد من استعمال حق النقض ودرئه بغرض إزالته في نهاية المطاف. وتوسيع مجلس الأمن، بصفته الهيئة المسؤولية بشكل رئيسي عن صون السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن إصلاح أساليب عمله، ينبغي أن يؤدي إلى مجلس يكون أكثر ديمقراطية، وأكثر تمثيلاً، وأكثر مساءلة، وأكثر فعالية.

وفي ذلك السياق، اعترف رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز بجوانب الإجحاف التاريخية التي لحقت بأفريقيا في ما يتعلق بتمثيلها في مجلس الأمن، وأعربوا عن دعمهم لزيادة تمثيل القارة الأفريقية وتعزيزه في مجلس الأمن المُصلَح. علاوة على ذلك، أحاطوا علماً بالموقف الأفريقي المشترك حسبما يبدو في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن يتصف بأهمية كبرى للحركة، مثلما تبينه الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لحركة عدم الانحياز، والمبادرات العديدة التي قدمتها الحركة طوال السنين منذ إطلاق عملية إصلاح مجلس الأمن. وتتضمن تلك المبادرات، من دون حصر، ورقة التفاوض الشاملة التي قدمتها الحركة في عام ١٩٩٦، والواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/51/47).

إن الشفافية والانفتاح والاتساق عناصر رئيسية ينبغي لمجلس الأمن أن يظهرها في جميع أنشطته، ونُهُجه،

وإجراءاته. والنظام الداخلي لمجلس الأمن، الذي ما زال مؤقتاً لأكثر من ٦٠ عاماً، ينبغي جعله دائماً بغية تحسين الشفافية والمساءلة في المجلس. علاوة على ذلك، ترفض الحركة أي محاولات لاستعمال المجلس في تنفيذ خطط سياسية وطنية، وتشدد على ضرورة عدم الانتقائية والتحيز في عمله.

وفي ذلك الصدد، ثمة ضرورة ملحة أن يتقيد مجلس الأمن بالصلاحيات والأعمال التي أوكلتها إليه الدول الأعضاء وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. لذلك، ينبغي للمجلس أن يتوقف عن التعدي على أعمال وصلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تناول المسائل التي تقع تقليدياً ضمن اختصاص هذين الجهازين. وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يتجنب اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق كغطاء لتناول المسائل التي لا تشكل بالضرورة خطراً على السلم والأمن الدوليين. بدلاً من ذلك، ينبغي له أن يستعمل استعمالاً كاملاً أحكام الفصول الأخرى ذات الصلة، حيثما يكون الأمر مناسباً، بما في ذلك الفصلان السادس والثامن، قبل اللجوء إلى الفصل السابع الذي ينبغي أن يكون الملاذ الأخير.

ولا تزال الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن مسألة تبعث على قلق خطير لحركة عدم الانحياز. واستعمال الجزاءات يثير أسئلة أخلاقية كثيرة تتعلق بما إذا كانت المعاناة التي تتعرض لها الجماعات الضعيفة في البلد المستهدف وسيلة مشروعة لممارسة الضغط. وفي ذلك الصدد، ينبغي تحديد أهداف الجزاءات بوضوح، وينبغي تحديد إطار زمني لفرضها بناء على أسس قانونية متينة، وينبغي رفعها حالما تتحقق الأهداف. وشروط الجزاءات المفروضة على دولة ما أو طرف ما ينبغي أن تتحدد بوضوح، وأن تكون موضع مراجعة دورية.

وفي العام الماضي، لاحظت حركة عدم الانحياز أن التقرير السنوي لمجلس الأمن ظل عرضاً إجرائياً لجلسات المجلس، وأنشطته، وقراراته. وبدراستنا لتقرير هذا العام، نعتقد أن هناك مجالاً لمزيد من التحسين في التقرير، بغية أن يبيّن التحديات والتقييمات والأسس وعمليات صنع القرار المتبعة في كل حالة تغطيها الفترة المشمولة بالتقرير.

ونحن نرى أن التقرير ينبغي أن يوفر مزيداً من تعليلات المواقف بشأن مختلف المسائل التي ينظر فيها المجلس، بما في ذلك القضايا التي يقصّر المجلس في البت فيها، ولا سيما تلك القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وينبغي له أيضاً أن يشرح الأسباب وراء مختلف النتائج الصادرة عن المجلس، سواء القرارات، أو البيانات الرئاسية، أو البيانات الصحفية، أو البيانات إلى الصحافة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يقدم تقارير خاصة كي تنظر فيها الجمعية العامة، وفقاً للفقرة ١ من المادة ١٥، والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، من الحيوي قيام تفاعلات منتظمة بين رئاسة مجلس الأمن وعموم أعضاء الأمم المتحدة خلال عملية الإعداد لتقارير المجلس السنوية، الأمر الذي يمكنه أن يساهم في تعزيز نوعية التقارير.

وأود أن أقول بضع كلمات إضافية بصفتي الوطنية. إنني أؤيد البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن مصر مهتمة بإحراز تقدم ملموس وتحقيق نتائج ملموسة في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، بناء على المقرر ٥٥٧/٦٢. فالفقرة (د) من ذلك المقرر تنص بوضوح على أن المفاوضات الحكومية الدولية ينبغي أن ترتكز على اقتراحات تقدمها الدول الأعضاء. والسبب في ذلك هو الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للعملية، وتفادي تعريض حيادية ونزاهة رئيس الجمعية العامة ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية للخطر،

ولا سيما أن الهدف الرئيسي للمفاوضات هو كفالة أوسع قبول سياسي ممكن من الدول الأعضاء أنفسها.

إن المسائل الخمس الرئيسية لمفاوضاتنا الحكومية الدولية محددة بوضوح في الفقرة (هـ) '٢' من المقرر ٥٥٧/٦٢. فهي ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً لا ينفصم، وتشكل مجموعة لا تتجزأ ولا تنفصل يتعين الموافقة عليها معاً. وعليه، فأي اتفاق ينبغي أن يرتكز على النظر الكامل في جميع تلك المسائل من دون محاولة تصنيفها إلى مسائل تشكل نقطة التقاء ومسائل تشكل نقطة تباعد، أو محاولة تفادي أصعب المسائل والتوصل إلى اتفاق على المسائل السهلة التي كان ممكناً التوصل إلى اتفاق بشأنها قبل سنوات. ونحن لا ننظر إلى تحقيق أي اتفاق؛ وإنما ننظر إلى اتفاق يخلّف الأثر المرغوب على هيكل القوة في مجلس الأمن، الأمر الذي يتطلب ببساطة أن نركز على تحقيق اتفاق بشأن أسهل وأصعب المواضيع في الوقت نفسه.

ومصر، إلى جانب المجموعة الأفريقية، لا تزال تعتقد أن الدول ومجموعات الدول ينبغي أن تتفق أولاً على المبادئ، والمضمون، والشروط، والمعايير، قبل البدء بوضع أي مشروع. وينبغي أن تتفق أيضاً على شكل ذلك المشروع، سواء كان يسعى إلى تجميع مجرد اقتراحات محددة جرى تقديمها في جولات سابقة من المفاوضات الحكومية الدولية، أو كلها معاً. وينبغي لذلك الاتفاق على المبادئ أن يتضمن اتفاقاً مؤسسياً على السبل والوسائل لرفع الإجحاف التاريخي الخطير عن أفريقيا بوصفها القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وغير الممثلة على النحو الكافي في فئة العضوية غير الدائمة. ومجرد الإشارة إلى زيادة التمثيل الأفريقي من دون توفير التفاصيل ليس كافياً.

وتجدد مصر تأكيدها مرة أخرى على صلاحية وقوة الموقف الأفريقي المشترك المتمثل في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. وإن اقتصار توسيع مجلس الأمن على الفئة غير الدائمة وحدها ليس خياراً لنا، لأنه لن يغيّر هيكل القوة في المجلس، ولن يرفع الإجحاف التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية.

واسمحوا لي أن أذكر هنا أن أفريقيا تعارض حق النقض من حيث المبدأ، وتعتقد أنه ينبغي إلغاؤه، ولكن طالما هو موجود وكمسألة عدالة مشتركة، ينبغي أن يتوسع إلى جميع الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن الموسع، بحيث يُطبَّق تطبيقاً كاملاً مبدأ المساواة بين الأعضاء الدائمين الحاليين والجدد.

وفي ذلك السياق، وبغرض بحث مسألة إصلاح مجلس الأمن بطريقة واقعية، تعتقد مصر أن المفاوضات ينبغي أن تنظر بفعالية في حق النقض للأعضاء الدائمين الحاليين والجدد معاً، بما في ذلك إساءة استعمال حق النقض أو التهديد باستعماله. ومن شأن ذلك النهج أن يتطلب النظر الجاد في الحد من استعمال حق النقض للأعضاء الدائمين الحاليين والجدد، على أن يُستبعد، كمرحلة أولى، في حالات الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، ووقف الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة، وانتخاب الأمين العام. وسيعزز ذلك التزام الأعضاء الدائمين بالمسؤولية الدولية لمجلس الأمن والتزام أعضاء الجمعية العامة كافة بحماية الشعوب من تلك الجرائم الدنيئة بدلا من توفير الحماية، لاعتبارات سياسية وغيرها، لمقترفي تلك الجرائم. وذلك بحد ذاته سيشكل أفضل دليل على أصالة الحوكمة العالمية.

وسيكون التمثيل الإقليمي المتوازن مرتبطا ارتباطا وثيقا بحجم مجلس الأمن الموسع. وبالتالي ينص توافق آراء إزولويني على أن أفريقيا تطالب بما لا يقل عن مقعدين

دائمين مع كامل الصلاحيات والامتيازات، بما فيها حق النقض، إلى جانب مقعدين إضافيين غير دائمين، بما يفيد بأن أفريقيا ربما تطالب بمقاعد دائمة أكثر إذا شعرت بأن مناطق أخرى أصغر تحصل على مقاعد أكثر من نسبة تمثيلها.

انتقاء أفريقيا لمرشحيها ينبغي ألا يعتبر تناقضا مع المادة ٢٣ من الميثاق، التي تظل تحكم عملية الانتخابات في الجمعية العامة. كما نعتقد أن توسيع مجلس الأمن، ليصل إلى ما لا يقل عن ٢٦ مقعدا، لن يؤثر سلبا على فعالية المجلس وكفاءته، بل إننا نعتقد أنه سيعزز مستوى التمثيل والديمقراطية فيه.

ورغم الجهود المتواصلة والمحاولات المبذولة داخل مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله، لا سيما الجهود التي يضطلع بها الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس والمعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، حسبما تجلت في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)، فإن تلك المحاولات لم يف أي منها بتوقعات أو مطامح الأغلبية الكبرى من الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك ينبغي أن يكون التركيز منصبا على بحث واعتماد وتنفيذ المقترحات المطروحة في ذلك الصدد، بما فيها مقترحات ومواقف حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة البلدان الصغيرة الخمسة.

وفيما يتصل بمسألة العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، تؤكد مصر على أن تجاوز المجلس على دور ووظائف الجمعية يجب أن يتوقف. وإن جودة التقارير السنوية التي يرفعها المجلس إلى الجمعية، والتنسيق بين رئيسي الجهازين الرئيسيين، ودور الجمعية بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وفي عملية اختيار وتعيين الأمين العام ومسائل أخرى كثيرة يجب التعامل معها بفعالية.

لقد تم طرح مقترحات مختلفة بالأخذ بنهج مرحلي وسيط. ومصر تعتقد أن ذلك النهج لا يستجيب لمطالب أفريقيا لأنه لا يضمن توسيعا حقيقيا للفئة الدائمة ولأنه يستبعد منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد.

والنهج الجديد ذاك ما زال غامضا، وإننا نرحب بمزيد من التوضيحات من واضعيه فيما يتعلق بالهدف النهائي منه، ومدته، وتجديد وإنهاء مدد مقاعد النهج الوسيط، والقيود المفروضة على حقوق النقض بالنسبة إلى الأعضاء الحاليين وأعضاء المرحلة المتوسطة الجدد، والمدة الانتقالية، والقواعد التي ستطبق على تدوير مقاعد النهج الوسيط والتفاصيل الدقيقة لمرحلة الاستعراض.

ويشكل التمثيل المعزز للبلدان النامية والدول الصغيرة في مجلس الأمن أيضا أحد الأركان الأساسية لعملية الإصلاح منذ اعتماد القرار ٤٨/٢٦. ومصر تؤكد على ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار الواجب موقف أعضاء جامعة الدول العربية المطالبة بمقعد دائم للمجموعة العربية في أي توسيع مستقبلي لفئة العضوية الدائمة في المجلس، وهو الموقف الذي أعاد التأكيد عليه إعلان سرت الذي اعتمده مؤتمر القمة العربي في دورته العادية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠. ونؤكد أيضا على ضرورة أن يؤخذ في الحسبان موقف منظمة المؤتمر الإسلامي المطالب بالتمثيل المناسب للأمة الإسلامية في أي فئة من فئات العضوية في المجلس الموسع.

ختاما، تكرر مصر التأكيد على أن ما نحتاج إليه هو أن نبدي جميعا، البلدان الكبيرة والصغيرة، البلدان النامية والمتقدمة النمو، الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق النتائج التي يمكن أن تحظى بأوسع قبول سياسي ممكن، ويحدونا الأمل أن نتمكن من اتخاذ خطوات واسعة صوب ذلك الهدف أثناء الدورة الحالية.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول المحيط الهادئ الجزرية النامية الصغيرة (دول المحيط الهادئ الجزرية) الأعضاء

في الأمم المتحدة، أي بالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وميكرونيزيا وناورو وبلادي بابوا غينيا الجديدة.

نشكر المملكة المتحدة على عرض تقرير مجلس الأمن (A/65/2) في إطار البند المعروض علينا من جدول الأعمال. وترحب دول المحيط الهادئ الجزرية بفرصة المشاركة في هذه المناقشة لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة.

إصلاح مجلس الأمن طال انتظاره كثيرا. وفي الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) تعهدنا، نحن المجتمع الدولي، بتطبيق إصلاح مبكر للمجلس إدراكا منا لكون الإصلاح ضروريا لزيادة فعاليته وشرعيته. وبالإضافة إلى ذلك، ستعبر الإصلاحات على النحو الملائم عن الواقع الجغرافي – السياسي والاقتصادي المعاصر، وليس عن الواقع الذي كان سائدا في عام ١٩٤٥.

ومما يتسم بأهمية حاسمة، بالتالي، أن نضاعف جهودنا لتحقيق النجاح. ففي عالم لا يتمتع فيه الجميع بالسلام يجب علينا أن نكفل أن يتمتع الجهاز المكلف بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين بالهيكل الملائم لتمكينه من الاضطلاع بواجباته بفعالية، حسبما هي مفصلة في ميثاق الأمم المتحدة.

وباعتبارنا مجتمعا عالميا، فإن التزامنا بالسلام والأمن يقاس بقدر التزامنا بفعالية النظام الذي أسسناه لحماية جميع الشعوب من ويلات الحرب والصراع. وبالتالي فإننا عندما نؤخر إصلاح المجلس إنما نساهم في انعدام الأمن الذي يسود العالم حاليا. وإننا نحث جميع الدول الأعضاء على أن تدرك الصالح العام الذي سيتحقق من المجلس المصلَح، المجلس الذي يتسم بتمثيل أوسع للشعوب التي يخدمها، وعلى أن تعزز أعمالنا على سبيل الإلحاحية ليتسنى لنا اختتام هذه المسألة.

موقف دول المحيط الهادئ الجزرية من مجلس الأمن المصلح معروف تماما. وبالنسبة إلى مسألة فئتي العضوية، فإننا نعتبر التوسيع في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء أمرا شديد الأهمية. إن دول المحيط الهادئ الجزرية لا تؤيد خلق فئات جديدة من العضوية في المجلس المصلح، مثل فئة المقاعد ذات المدد الطويلة الجديدة.

تكوين المجلس الحالي لا يمثل على نحو كاف جميع مناطق العالم ولا يعبر عن الواقع الجغرافي – السياسي لهذا القرن. وهذا يتجلى بأقصى قدر في حالة أفريقيا، حيث يتحتم إعطاء مقعد دائم لتصحيح مظالم الماضي. ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي محرومة أيضا من التمثيل في الفئة الدائمة، بينما يعتبر تمثيل آسيا دون المستوى المناسب لأنها ليس لها سوى مقعد دائم واحد.

تصحيح ذلك الاختلال في واحد من أجهزة صنع القرار الرئيسية في الأمم المتحدة يتسم بأهمية حاسمة إذا أُريد لجدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة أن ينجز بصورة ملائمة. لذلك فإن دول المحيط الهادئ الجزرية تؤيد إعطاء مقعدين دائمين لأفريقيا ومقعد دائم واحد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونؤيد كذلك منح مقعدين إضافيين دائمين لآسيا ومقعدا آخر لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ونؤيد أيضا استحداث خمسة مقاعد إضافية غير دائمة.

توسيع المجلس بالطريقة التي وصفناها سيستقطب تلاقيا أوسع بين الآراء داخل عضوية الأمم المتحدة، وإننا نحث جميع البلدان على إبداء المرونة ليتسنى لنا أن نتحرك قدما بشأن هذه المسألة.

ترتيبات المجموعات الإقليمية القائمة التي تستخدم في ترشيح الأعضاء لشغل مقعد غير دائم لمدة سنتين في المجلس، من خلال مفهوم التوزيع الجغرافي العادل، تتطلب الإصلاح أيضا. فالترتيبات الحالية لم تعد منصفة في التوزيع

ولا في اختيار الأعضاء داخل المجموعات الإقليمية للخدمة في المجلس. والأخذ بنظام للاختيار أكثر ديمقراطية وعدلا وبتوزيع جغرافي أكثر توازنا بين المناطق الفرعية داخل المجموعات الإقليمية مطلوب عندما تتقدم المجموعات بترشيحاتها لشغل المقاعد غير الدائمة بالمجلس.

إن الخيار بتخصيص مقعد للدول الجزرية الصغيرة النامية داخل هياكل المجموعات الإقليمية يجب أن يشمل بطريقة ما ضمانات تدرج في مبادئ إرشادية يمكن أن تصبح جزءا من عملية إصلاح واقعية. وتلك الضمانات ستتيح لدول المحيط الهادئ الجزرية فرصة أفضل للخدمة في المجلس وستعبر عن تشاطر ديمقراطي أعمق لمفهوم التوزيع الجغرافي العادل.

وفيما يتعلق بتقرير المجلس عن أعماله، نشعر بخيبة الأمل بطبيعة الحال من كون المجلس لم يتناول مسألة تغير المناخ. إننا ندعو المجلس بإلحاح إلى أن يبدأ النظر في التهديدات التي يفرضها تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. وإن تغير المناخ يهدد بفرض ضغوط هائلة على مؤسساتنا الوطنية والدولية، ويمكن أن يتسبب في تشريد ملايين الناس في شتى أصقاع العالم.

وفي منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ، يمكن لتغير المناخ أن يسفر عن الاختفاء الفعلي لأمم بكاملها، وتحويل مواطنيها إلى أفراد عديمي الجنسية. ولكون مجلس الأمن جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين فإن من واجبه استخدام السلطات الواسعة التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة التهديد الأمني الذي يفرضه تغير المناخ.

في صيف عام ٢٠٠٩ اعتمدت هذه الهيئة بالإجماع القرار ٢٨١/٦٣، الذي اعترف لأول مرة بالصلة الواضحة بين تغير المناخ وعواقبه على السلم والأمن الدوليين. وقد عرّف الأمين العام في تقريره المقدم عملا بذلك القرار (A/64/350)، طرقا شتى يمكن بها لتغير المناخ أن يصبح تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وإننا نتفق معه في بيانه على أنه ”يجب على المجتمع الدولي أن يبادر ويستعد لمواجهة عدد من التهديدات غير المسبوقة إلى حد كبير التي يشكلها تغير المناخ والتي يمكن أن تثبت الآليات القائمة لمواجهتها أنها غير وافية“ (مرجع سبق ذكره، الفقرة ١٠١).

إننا نتفق مع تلك الاستنتاجات ونرى أنه يتحتم أن يبدأ مجلس الأمن على الفور النظر في الإجراءات التي يمكن أن يتخذها لمواجهة هذه التهديدات المتعاظمة.

لقد اعترف مجلس الأمن منذ عهد بعيد بأنه يجب أن يتصرف لمنع المنازعات قبل أن تثور. وإننا نتوجه إلى الأعضاء الحاليين في المجلس: نلتمس منكم مساندة ندائنا من أجل اتخاذ الإجراء اللازم ووضع الموضوع على جدول أعمال المجلس لعام ٢٠١١. ففي ضوء ضخامة التهديد الذي يفرضه تغير المناخ، خليق بالمجلس أن يبدأ العمل بشأن هذه المهمة الهائلة على الفور.

السيد سغير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة – الأردن وسنغافورة وكوستاريكا وليختنشتاين وبلادي سويسرا.

بياني سيتناول بندي جدول الأعمال ٢٩ المعنون ”تقرير مجلس الأمن“ و ١١٩ المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة“.

بالنسبة إلى البند ٢٩، ترحب البلدان الخمسة بعقد هذه المناقشة لتقرير مجلس الأمن (A/65/2). ونثني أيضا على جهود المملكة المتحدة، الرئيس الحالي للمجلس، على مبادرتها الحكيمة بتضمين عرضها للتقرير عنصرا من التأمل والتحليل. ويحدونا الأمل أن يواصل رؤساء المجلس في المستقبل تلك الممارسة.

مع ذلك نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات إضافية لجعل هذه المناقشة مجدية أكثر. وتلك التدابير ستنطوي على تغييرات في طريقة صياغة التقرير السنوي وفي طريقة مناقشته على السواء. وإن الدورة الخامسة والستين هذه للجمعية العامة، التي اتخذت من الحوكمة العالمية شعارها الأبرز، تعطينا فرصة سانحة للتفكير في السبل التي يمكن بها تحسين التقرير وفي الطريقة التي ننظر فيه بها.

والحالة المثلى تكمن في أن مناقشة التقارير المستقبلية لمجلس الأمن ينبغي أن تفي بثلاثة معايير: إنها ينبغي أن تكون غير رسمية واشتمالية وتفاعلية. وإذا أفلحنا في ذلك، فإننا سنتمكن من استخلاص فوائد ملموسة أعظم وأكثر من التقرير السنوي في سياق مسعانا المشترك لتقوية السلم والأمن الدوليين، ونحترم في الوقت ذاته مهام وولايات واختصاصات الجمعية العامة ومجلس الأمن كليهما.

ميثاق الأمم المتحدة يعهد بوضوح بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين إلى المجلس. وإن إجراء حوار مضموني وتفاعلي أعمق بين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة، وفيما بين الدول الأعضاء، بشأن التقرير السنوي ليس الغرض منه الطعن في تلك الصلاحيات. مع ذلك، يمكن للمجلس أن ينتفع من المشاركة الحثيثة من جانب أعضائه. فذلك سيساعده على الاضطلاع بوظائفه بصورة أفضل. وفي الوقت ذاته يمكن للنقاش السياسي مع أعضاء المنظمة أن يسفر عن مزايا إضافية تتمثل في أن القرارات التي يتخذها مجلس الأمن ستقترن بقدر أعظم من الشعور بالتملك السياسي لدى الدول التي سيكون لها بالتالي حس أقوى بالمشاركة فيها.

ومن ذلك المنطلق، يمثل التقرير السنوي فرصة ممتازة لا لاستعراض الماضي فحسب وإنما أيضا لاستخلاص جميع الأطراف الدروس اللازمة لتحسين الخيارات والاستراتيجيات للسنة التالية وفيما بعدها. وبعبارة أخرى، ينبغي لمناقشة التقرير بدلا من أن تنصب بالدرجة الأولى على استعراض الماضي أن تصبح ممارسة تتطلع إلى الأمام. وهذه المناقشة لا يشترط أن تكون ممارسة رسمية؛ والواقع أن البلدان الخمسة الصغيرة تقترح صيغة أشبه بالحلقات الدراسية التي يمكن أن تتبلور على شكل سلسلة من حلقات العمل التي تركز على حالات و/أو مواضيع محددة.

أفكارنا هذه قد تبدو للبعض طفرة نوعية كبرى، لكن حقيقة الأمر تبقى أن مناقشة تقرير مجلس الأمن تحولت إلى ممارسة مبتذلة أشبه بالطقوس الرتيبة. وبناء على ذلك فإنها فقدت قدرا كبيرا من مغزاها. وإذا أردنا حقا أن نعمل معا في خدمة السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإننا يلزمنا أن نتحلى بالجسارة والإبداع لجني فوائد أكثر من هذا التقرير السنوي. لذلك تدعو البلدان الصغيرة الخمسة جميع الدول الأعضاء إلى التأمل في التحسينات الممكنة أثناء الدورة الخامسة والستين هذه للجمعية العامة.

أما بعد، فإن البلدان الصغيرة الخمسة تود أن تدلي بالملاحظات التالية حول تقرير هذه السنة. ورغم أننا كنا نأمل رؤية الكثير من حيث العملية، وكذلك من حيث محتويات التقرير، فإننا لمسنا بعض التقدم المشجع.

فيما يتصل بالعملية، نرحب بالانفتاح الذي تحلت به نيجيريا بعقد حوار مع الدول الأعضاء حول التقرير السنوي. مع ذلك، نقترح أن تشارك جميع الدول الأعضاء مشاركة مضمونية منذ المراحل المبكرة من صياغة التقرير – على سبيل المثال من خلال مناقشة تفاعلية مفتوحة. كما نود أن نرى تلك التبادلات بارزة في التقرير السنوي.

وفيما يتصل بمحتويات التقرير، لاحظنا بعض العناصر الإيجابية الجديدة في تقرير هذه السنة، التي يمكن أن تُستخدم أساسا لمزيد من التحسينات. أولا، نثني على

نيجيريا لإدراجها موجزات تحليلية لبعض الرئاسات، متى ما كانت متاحة. ثانيا، في الفصل الخاص بالسودان، لاحظنا ممارسة جديدة بإدراج المناقشات الجارية داخل المجلس عقب إدلاء المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإحاطة إعلامية. وفي ذلك الصدد، نؤيد ونشجع على إدراج تحليلات للتحديات التي يواجهها مجلس الأمن في الوقت الحاضر وتقييماته لها والأسباب المنطقية وراء قراراته.

ثالثا، تؤكد البلدان الصغيرة الخمسة على الحاجة إلى تسليط الضوء على الصلات التي تربط بين المسائل المواضيعية والإقليمية والخاصة ببلد محدد. فالفصل الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية يبين بوضوح وثوق صلة نهج المجلس تجاه موضوع المرأة والسلام والأمن بمحاربة العنف الجنسي ضد النساء في الصراع المسلح. وإن التقرير السنوي يجب أن يضع ذلك في الحسبان.

أخيرا، نرحب على وجه التحديد بتكريس فصل لأساليب العمل. وفي المستقبل نقترح التوسع في ذلك الفصل بإضافة تقييم المجلس لنظره في تلك المسألة والتقدم الذي حققه بشأنها، وإبلاغ العضوية الأوسع بتنفيذ مذكرة رئيس المجلس الواردة في الوثيقة S/2010/507.

وختاما لملاحظاتنا بشأن البند ٢٩، تود البلدان الخمسة الصغيرة أن تهنئ الرئاسة الحالية لمجلس الأمن على إضفائها على المناقشات روح الابتكار وعلى تفضيلها النظام التفاعلي. كما نود أن نشير إلى أن زيادة عدد المناقشات المفتوحة التي ينظمها رئيس المجلس في كل شهر لا يمكن لها بحد ذاتها أن تترجم إلى حوار ذي مغزى، بالرغم من أنها تشكل واحدة من علامات الانفتاح وعدم الإقصاء.

وفي ذلك السياق، فإن التغييرات الإجرائية التي قدمتها المملكة المتحدة، خلال إحاطتها الإعلامية غير الرسمية أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي، تستحق الدعم، إذ إنها ستخفف من الطابع الرسمي للمناقشات وتجعلها أكثر ملاءمة للحوار. ونحن نرحب بصورة خاصة بفكرة تنظيم عملية تبادل للآراء مع إدارة الشؤون السياسية. ونحن منفتحون أيضاً إزاء الاقتراحات الداعية إلى إضفاء المزيد من التلقائية والحيوية على المشاورات في إطار المجلس وجعلها بنّاءة أكثر. ونحث الرئاسات المقبلة للمجلس على الاقتداء بذلك المثال الإيجابي ومواصلة تلك الجهود.

وتقودني مسألة أساليب العمل إلى البند ١١٩ من جدول الأعمال، المتعلق بإصلاح مجلس الأمن. تشكر البلدان الخمسة الصغيرة المجلس على عقده مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله في نيسان/أبريل من هذا العام (انظر S/PV.6300 و Resumption 1)، أعقبها إصدار صيغة مستكملة لمذكرة رئيس المجلس (S/2010/507). ونثني على الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق، وعلى اليابان بصفتها رئيسته، على ما قاما به من عمل، ونرحب بالصيغة المستكملة للمذكرة الرئاسية. تشكل تلك الوثيقة تجميعاً جيداً للممارسات القائمة وللتطورات التي حدثت منذ اعتماد أول مذكرة من هذه المذكرات (S/2006/507). وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المذكرة لا تعالج بصورة كاملة كل جوانب العمل المهمة المتعلقة بأساليب العمل. ونأسف بشكل خاص على غياب آليات التنفيذ.

وستواصل مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة التركيز على مسألة إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن باعتبارها مسألة تحظى بالأولوية. ويجب إحراز تقدم في ذلك المجال، سواء استطعنا الاتفاق بشأن توسيع المجلس أم لم نتفق.

وفيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، تأمل البلدان الخمسة الصغيرة أن تمهد الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة الطريق للشروع في مفاوضات حقيقية وجوهرية وتفاعلية. وإن لم نستطع نقل تلك العملية إلى المستوى التالي،

فإن الأمم المتحدة سوف تعطي الانطباع بأنها منظمة غير قادرة على إصلاح نفسها. وسوف يصيب ذلك بضرر بليغ صورة الأمم المتحدة ومصداقيتها، وسوف ينعكس سلباً علينا كدول أعضاء. ولذلك، نحن نرحب بالاستئناف المبكر للمفاوضات الحكومية الدولية، وكذلك بإعادة تعيين السفير تانين ميسراً لتلك المفاوضات. ونود أن نؤكد للسفير تانين دعمنا الكامل له في العملية المقبلة.

السيد توراي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بالتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، على ملاحظاتكم الاستهلالية هذا الصباح، وعلى دعوتكم لعقد هذه المناقشة المشتركة بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال، وبشأن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة عن عمل المجلس خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ حتى تموز/يوليه ٢٠١٠، وبشأن البند ١١٩ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

كما أود أن أشكر مجلس الأمن والأمانة العامة على التقرير الوارد في الوثيقة A/65/2. ونشكر رئيس المجلس، السير مارك ليال غرانت، على تقديمه للتقرير. لكننا سنقصر مداخلتنا، بصفتنا التمثيلية، على الأمور المتعلقة بأساليب عمل المجلس وعلاقته بالجمعية العامة، ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وسنتكلم عن الأمور الأخرى الواردة في التقرير بصفتنا الوطنية.

إن اختياركم، سيدي الرئيس، إعادة تأكيد الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية ليكون الموضوع المحوري للدورة الخامسة والستين ما كان يمكن أن يجيء في وقت أفضل من هذا. فالأمم المتحدة، بالرغم من كل التحديات الصعبة التي تواجهها في الفترة التي تلت مباشرة انتهاء الحرب الباردة، قد تطورت لتكون المنتدى الأكثر شرعية الذي تستطيع الأمم كافة أن تلتقي فيه لتجد حلولاً لعدد لا يحصى من المشاكل التي تواجه عالمنا.

وفي عالم متزايد العولمة والترابط، اكتسبت الأمم المتحدة الاعتراف بها باعتبارها مؤسسة تضطلع بوضع القواعد والمعايير التي تنظم العلاقات بين الدول؛ ومن هنا تنبع الحاجة إلى إعادة تأكيد مركزيتها في الحوكمة العالمية. لكن حال القيام بذلك، يصبح من الضروري أن نلزم أنفسنا مجدداً جميعاً بعملية الإصلاح الجارية الآن. فمن أجل أن يصبح من الممكن تحقيق شرعية الأمم المتحدة ودورها المركزي في الحوكمة بصورة كاملة، ثمة حاجة إلى التصدي للقضايا الساخنة المتعلقة بإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن من خلال التمثيل الإقليمي العادل الذي يعكس الواقع الجغرافي السياسي الحالي، وجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء حتى يمكن إنفاذ شرعية قراراته وجعلها أكثر فعالية.

وقبل أقل من شهر، دعا الرئيس، اقتناعاً منه بالحاجة الملحة إلى إعادة تأكيد مركزية الأمم المتحدة في العولمة العالمية ونحن نشرع في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، إلى عقد جلسة عامة غير رسمية مغلقة بشأن المفاوضات الحكومية الدولية بهدف إسماع آراء العضوية بشأن ما وصلت إليه عملية الإصلاح، وما ستقودنا إليه، وكيف يمكن المضي بالعملية إلى الأمام.

وخلص الرئيس، أولاً، إلى أن التنقيح الثاني للنص الوحيد للمفاوضات الذي أعده الميسر يمكن أن يصلح كأداة للمضي بالعملية إلى الأمام. وثانياً، ينبغي للميسر أن يواصل العمل من خلال مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة تسمح بتطوير النص بصورة متوازنة وشاملة. وثالثاً، يتيح يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر – أي مناقشة اليوم – الفرصة للمضي بالعملية إلى الأمام. رابعاً، تقع مسؤولية القيام بذلك

على عاتق الدول الأعضاء. وأخيراً، حث الرئيس الدول الأعضاء على التفكير في مواقفها والتفاعل فيما بينها من أجل إيجاد مخرج. ونحن ندعم بدون تحفظ ملاحظاته ويحدونا أمل كبير في أن تتيح هذه المناقشة المشتركة الفرصة اليوم لإيجاد حلول لما يبدو في هذه المرحلة موضوعاً مستعصياً.

ونواصل تجديد التأكيد على ضرورة إصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة تؤدي إلى تحسين كفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها في الاضطلاع بمسؤوليتها الأولية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك ينبغي إيلاء الاهتمام إلى تحسين العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وتحسين كفاءة عمل المجلس وشفافيته، وتشجيع المزيد من التفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس بشأن أساليب عمله، بالإضافة إلى القضية الأكثر أهمية المتمثلة في توسيع المجلس من حيث فئتي عضويته الدائمة أو غير الدائمة. ويدل الجمع بين البندين ٢٩ و ١١٩ من جدول الأعمال في هذه المناقشة دلالة واضحة على أنهما مترابطان.

وفي ذلك الصدد، نحيط علماً بالمذكرة الرئاسية لمجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2010/507، الصادرة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، وبالتقدم المحرز في تحقيق المزيد من الكفاءة والشفافية في أساليب عمل المجلس، لا سيما عقد المزيد من الجلسات والمشاورات مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل الدول الأعضاء، والبلدان المساهمة بقوات، والمنظمات غير الحكومية.

كما نرحب بزيارة مجلس الأمن إلى بعثات معينة منخرطة في مناطق القارة المدرجة في ضمن جدول أعماله بهدف جمع معلومات دقيقة من الميدان وزيادة فعالية عمله وقراراته. ونحث المجلس على مواصلة تلك التدابير الرامية إلى تحسين ورعاية وتعزيز علاقاته بأصحاب المصلحة ذوي الصلة.

وعلى وجه الخصوص، نواصل التشديد على الحاجة إلى المزيد من الشمول والشفافية والشرعية في إجراءات المجلس. وهنا، نود أن نؤكد على أن النظام الداخلي – الذي لا يزال مؤقتاً بالرغم من مرور ٦٠ عاماً على وجود المجلس – يمثل مصدر قلق. بالإضافة إلى ذلك، نحث المجلس على الامتثال الكامل لأحكام الفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بتقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة للنظر فيها، ونحث على ضرورة أن تكون تقارير المجلس السنوية تحليلية بحيث تكون ذات قيمة مضافة وذات معنى.

علاوة على ذلك، من المهم أن يركز مجلس الأمن على الولاية والصلاحيات التي منحه إياها ميثاق الأمم المتحدة، وأن يمتنع عن اللجوء إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق واتخاذها ذريعة لتناول مسائل لا تندرج حقيقةً في نطاق الأحكام. ونحث المجلس على العمل بتعاون أكبر مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بإجراء المزيد من المشاورات المكثفة والمنتظمة مع رئيسي المجلسين، الأمر الذي سوف يعزز التفاعل المتناغم، ويجنِّب التعدي على ولايتي الجهازين الآخرين.

ولذلك نؤكد مجدداً ضرورة التنفيذ الكامل لأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ١٩٣/٥١ و ١٢٦/٥٨ و ٣١٣/٥٩.

ونعترف بالتقدم المحرز خلال المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السابقة، التي توِّجت بالتوصل إلى وثيقة تفاوضية واحدة، ما يشكل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. ونود أن نشكر معالي السيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، والسفير ظاهر تانين، الميسر، على جهودهما الدؤوبة في تعزيز عملية الإصلاح وتقدمها. وحريٌ بنا الآن جميعاً أن نستفيد

من ذلك التقدم بمواصلة المفاوضات في إطار القرارات ٥٥٧/٦٢، و ٥٦٥/٦٣، و ٥٦٨/٦٤ بطريقة تسمح للنص بأن يتطور بصورة مفتوحة وشفافة.

وفي ذلك الصدد، هناك حاجة إلى تحديد الهيكل والنهج اللذين يجب اتباعهما لمواصلة المفاوضات والاتفاق عليهما. وبالتالي، نرى أنه ينبغي أن يكون هدفنا إجراء مشاورات ذات مغزى واتباع نهج تفاعلي يمضي بالعملية في اتجاه بناء التوافق في الآراء. ونحن نؤيد استمرار المفاوضات الحكومية الدولية مع الميسر، سعياً إلى الوصول إلى اتفاق بشأن المبادئ والمعايير المتعلقة بالمسائل الخمس الرئيسية، أو مواضيع التفاوض، كما نصت على ذلك الفقرة (ه) '٢' من المقرر ٥٥٧/٦٢.

ودعوتنا إلى تمثيل أفريقيا في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة بمجلس الأمن، كما وردت في توافق إزولويني وإعلان سيرت، تهدف إلى التصدي للظلم الممتثل في أن على قارة تتألف من ٥٣ دولة، وتستحوذ على نحو ٧٠ في المائة من عمل المجلس أن تنازع حقها، وأن تستمر في المنازعة، بما يخالف الواقع الجغرافي السياسي في عالم اليوم.

لذلك فإن أفريقيا تطالب، وتواصل المطالبة، بتوسيع العضوية بفئتيها الدائمة وغير الدائمة، لتحظى بما لا يقل عن مقعدين دائمين بكل ما لهما من صلاحيات وامتيازات، بما في ذلك حق النقض إن ظل باقياً، وبإجمالي خمسة مقاعد غير دائمة، على أن يُعهد إلى الاتحاد الأفريقي بمسؤولية اختيار مرشحي أفريقيا. وأي استمرار في تأخير العملية لن يؤدي إلى إطالة ذلك الظلم التاريخي فحسب، بل من شأنه أن يقدح في شرعية قرارات المجلس ونزاهة إجراءاته.

وفي الختام، تؤكد أفريقيا مجدداً دعوتها إلى أن يكون المجلس أكثر شمولاً وفعالية وشفافية وكفاءة وخضوعاً للمساءلة. وتحث أفريقيا كل الدول الأعضاء على مواصلة التفاوض بنية حسنة وبثقة متبادلة، وعلى السعي إلى بذل جهود منسقة لإحراز تقدم في المفاوضات والمضي بالعملية إلى الأمام. لذلك يتعين علينا جميعاً أن نواصل العملية في جو يتسم بالمرونة وروح التوافق حتى يمكن تحقيق إصلاحٍ يعبر عن توافق واسع في آراء العضوية.

وبالنسبة لنا في أفريقيا، نحن ملتزمون بالعمل مع كل المجموعات الراغبة وعموم العضوية في هذه الدورة لجعل إصلاح مجلس الأمن حقيقة ماثلة.

وبصفتنا الوطنية، ينوه وفدي، مع التقدير، بالتقرير عن سيراليون الوارد في تقرير المجلس عن الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ حتى تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/2). ونود أن نغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للتقدم بالشكر إلى المجلس وإلى المجتمع الدولي على الدعم المتواصل لجهودنا في بناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وتلتزم سيراليون التزاماً عميقاً بالاستفادة من المكاسب التي تحققت منذ انتهاء الأعمال العدائية، وستواصل بذل جهدها في العمل مع أصحاب المصلحة كافة من أجل كفالة استدامة السلام والاستقرار والنمو والتنمية.

السيد لامبير (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يمر عالمنا بمرحلة تحول متسارع. ونعلم جميعاً أن المواقف الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والإنمائية للعديد من البلدان تشهد عملية تحول كاملة.

وفي إطار الأمم المتحدة، ندعو جميعاً إلى تعددية أطراف فعالة. ولذلك يجب علينا أن نضع في الحسبان واقع تغييرات بعينها. ينبغي أن تعكس مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، ذلك الواقع الجديد بصورة عادلة. وفعلا تمكنا مؤخراً من أن نشهد الاهتمام بمسألة إصلاح مجلس الأمن وقد صار، ولا يزال، موضوعاً بارزاً في الساحة

الدولية على أعلى المستويات. وللعالم الخارجي توقعاته حين يتعلق الأمر بهذه المسألة، ولذلك فهو يعلق آماله علينا.

وفي هذا السياق، أود أن أثني على العمل الدؤوب للسفير تانين، الذي استطاع أن يحقق تقدماً ملحوظاً من خلال إطلاق ممارسة استهدفت جعل النص التفاوضي الحالي أكثر فعالية. وقد أسهمت وفود كثيرة، ومن بينها وفود بلدان اتحاد بنلوكس، في هذه الممارسة بتقديم اقتراحات لتحسين النص في المسائل الرئيسية الخمس المعروضة علينا. ونحن على استعداد لبذل مزيد من الجهود خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وأرحب أيضاً بالاهتمام الكبير الذي تولونه، سيدي الرئيس، لهذه الجهود. وبالنسبة لنا، تلك علامة إيجابية ينبغي أن تلهمنا للحفاظ على الزخم الذي تولد في بداية هذه الدورة.

وهنا والآن، أود أن أناشد جميع الأعضاء في الجمعية الإسهام بشكل ملموس وفنياً في الخروج بنص تفاوضي حقيقي من خلال اقتراحات محددة لتحسين النص الحالي الذي سيكون المهمة الرئيسية لهذه الجولة من المفاوضات. والاكتفاء بتكرار وجهات النظر التقليدية التي باتت معروفة لم يعد خياراً. ومن الآن فصاعداً، علينا أن نخرج بنتائج محددة. فالعالم الخارجي يتابعنا، ويتوقع منا الكثير، بل هو في الحقيقة يتوقع منا أداء أفضل. ولا بد أن نكون على استعداد للتركيز على العناصر التي تشكل في الأساس العقدة السياسية المستعصية الحقيقية، مثل توسيع عضوية المجلس في فئتيه.

ولذلك، فإن الأهداف التي يتعين بلوغها هذا العام ينبغي أن تكون واضحة في أذهاننا. وسيبقى وفدي مستعداً لمواجهة التحدي والاضطلاع بمسؤوليتنا بطريقة تفاعلية.

السيد ويتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على اهتمامكم الشخصي بموضوع إصلاح مجلس الأمن. ونحن ممتنون جداً لكم وللرئيس، السفير تانين، إذ استطعنا بالفعل عقد اجتماع عام غير رسمي بشأن المسألة تحت رئاستكم للجمعية العامة.

ولا يمكن أن نغالي فيما يتعلق بأهمية إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن. فهناك شواغل حيال إعادة هيكلة الحوكمة العالمية واستحداث أشكال دولية جديدة، مثل مجموعة الـ ٢٠. وفي الآونة الأخيرة، شهدنا إصلاحاً مهماً لصندوق النقد الدولي. ووجه القلق أن تتخلف الأمم المتحدة عن هذه العملية، حيث أن هيكلها الأساسي ظل على حاله أساساً منذ عام ١٩٤٥، بينما تنامت عضوية المنظمة من ٥١ دولة آنذاك إلى ١٩٢ دولة عضو اليوم.

ومن مسؤوليتنا كدول أعضاء في الأمم المتحدة أن نضمن ألا تتحول تلك الشواغل إلى حقيقة واقعة. فالوقت لن يكون في صالح الأمم المتحدة إن لم تتواءم هياكلها مع حقائق عصرنا في وقت قريب. ولا بد أن نتوصل إلى حل توافقي، إن كان لمجلس الأمن أن يحافظ على مكانته في قلب المنظومة المتعددة الأطراف. ومن خلال شرعيته الفريدة ووظائفه التي لا غنى عنها، كما حددت في ميثاق الأمم المتحدة، نرى أنه لا بد أن يبقى الهيئة التي تتعامل مع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في العالم.

ولذلك، علينا ألا نهدر المزيد من الوقت في عملية الإصلاح. ونرحب بحقيقة أن التشكيل المستقبلي للمجلس الذي ينبغي أن يعكس الحقائق الجيوسياسية الحالية أصبح الآن موضع اعتراف أوسع نطاقاً من أي وقت مضى. وقد ألقى الرئيس أوباما خطاباً هاماً في نيودلهي في أوائل هذا الأسبوع سلط فيه الضوء على هذه الحقيقة بصفة خاصة. ولا بد لنا أن نضمن تمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بدوره في القرن الحادي والعشرين.

والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ترى أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق على خير وجه من خلال توسيع العضوية في المجلس بفئتيها. وأسوة بشركائنا الأفارقة وكثيرين غيرهم، تؤيد ألمانيا وشركاؤها في مجموعة الأربعة هذا النموذج للتوسيع بقوة. كانت هذه نتيجة واضحة تمخضت عنها الدورة الرابعة والستون، وهي تنعكس في النسخة الثانية من النص التفاوضي الذي طرحه السفير تانين، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية. وعلينا الآن أن نبني على هذه النتيجة. ولا بد لنا جميعاً أن نشارك في هذا الجهد لإيجاد حل توافقي يحظى بأكبر دعم ممكن.

وإنني أناشد جميع الأعضاء الآن أن يعملوا بسرعة على دفع العملية التفاوضية في الاجتماع العام غير الرسمي خطوة أخرى إلى الأمام بحيث نتوصل إلى نسخة ثالثة من النص التفاوضي بحلول نهاية العام. وينبغي أن يراعى في تلك النسخة حذف أي تكرار وإدماج المواقف المتماثلة، وبذلك ستكون أقصر كثيراً من النسخة الثانية.

وندعوكم، سيدي الرئيس، كما ندعو رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، إلى العمل مع الدول الأعضاء – وربما في مجموعات أيضاً – وأن يكون الهدف هو التوصل إلى نسخة مختصرة بحلول نهاية العام الحالي. وينبغي أن تستغل العملية هذه في نهاية المطاف باعتبارها فرصة لتقليص الخيارات، على أن تكون هي أساس أي تقييم. ويمكن للأعضاء حينئذ بدء المفاوضات الفعلية بشأن الإصلاح في مطلع العام القادم. وينبغي لنا أن نتوخى التوصل إلى نتائج ملموسة بنهاية الدورة الخامسة والستين.

وأود أن أشدد على ضرورة أن نتوصل إلى إصلاح يغير المجلس إلى الأفضل. وينبغي أن تراعي في ذلك أمور أساسية، منها حضور أفريقي دائم في المجلس، إلى جانب الحضور الدائم لبلدان أخرى من الجنوب – من أمريكا اللاتينية ومن آسيا. ولكن، لا بد أن يتبوأ أكبر المساهمين في صون السلام والأمن الدوليين مكانهم الملائم، بالطبع.

أخيراً وليس آخراً، فإن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن يشكل عنصراً أساسياً آخر في الإصلاح. وإصلاح مجلس الأمن على هذا النحو سيخدم مصالح الدول الأعضاء كافة بشكل أفضل.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا النقاش الهام بشأن بندين مترابطين من بنود جدول الأعمال. ونود أيضاً أن نشكر وفد المملكة المتحدة، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في المجلس، على عرض التقرير السنوي للمجلس للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/2). وأغتنم هذه الفرصة كذلك لكي أشكر وفد نيجيريا، الذي تولى رئاسة المجلس في شهر تموز/يوليه، على العمل الذي اضطلع به في صياغة مقدمة التقرير.

وإندونيسيا تؤيد البيان بشأن موقف حركة عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل مصر في وقت سابق.

إن كثرة عدد قرارات المجلس وبياناته الرئاسية وزياراته الميدانية إبان الفترة التي يغطيها التقرير إنما توضح جدية التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن العالميان. وقد اضطلع المجلس ووكالات منظومة الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية بالفعل في المساعدة على تخفيف حدة الصراع وتعزيز السلام. وإندونيسيا تشيد بالمجلس على أعماله في العديد من الحالات المذكورة في التقرير. ونحييه على الإحاطات الإعلامية المفتوحة الكثيرة التي عقدها، وعلى مشاوراته مع البلدان المشاركة بقوات أو شرطة، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام على نحو أكثر فعالية وبولايات واضحة ومستكملة.

في نفس الوقت، وكما أشار البعض، كنا نحبذ نحن أيضاً تحليلاً أكثر تعمقاً وتفصيلاً لنهج المجلس في هذا التقرير. والواقع، أن هناك دائماً مجالاً للتحسين. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد للأعضاء في الأمم المتحدة أن يتضمن تقرير المجلس حالة تنفيذ قرارات المجلس ذاته. ومن المهم أن يتسنى للجمعية العامة، التي أناط أعضاؤها بالمجلس مسؤولية صون السلام والأمن العالميين، فهم الصورة الكاملة على نحو أفضل. وكذلك، ينبغي ألا يكتفي التقرير بذكر المداولات الناجحة للمجلس، بل لا بد من الإشارة إلى فشله في التصرف بشأن مسائل معينة. فالمجلس ليس مؤسسة معصومة من الفشل.

بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومسائل كثيرة أخرى تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ينبغي للمجلس أن يجري تبادلاً للآراء أجدى مع الدول الأعضاء عموماً، ولا سيما الأعضاء الذين قد تتضرر مصالحهم على نحو مباشر جراء قرارات محتملة للمجلس. وبالإضافة إلى تعزيز نوعية قرارات المجلس، سيحقق ذلك ملكية أكبر لقرارات المجلس بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة، مما يزيد من فعاليته.

وفيما يتعلق بموضوع إصلاح مجلس الأمن، يود وفدي أولاً أن يثني على السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان، على عمله الدؤوب خلال الاجتماعات العامة الحكومية الدولية غير الرسمية في إطار الجمعية العامة لإدارة ليست سهلة بالتأكيد. فمجلس أمن مُصْلَح يعالج، في جملة أمور، أوجه الخلل في تشكيلته بالنسبة لذلك العدد الكبير من البلدان النامية المنتمية إلى مناطق عدة، إلى جانب جعل المجلس أكثر تمثيلاً ومساءلة وفعالية، هو أمر أساسي. وتكوين المجلس في المستقبل ينبغي أن يشمل بالطبع القوى البازغة حديثاً.

ونحن ندعم الجهود الرامية إلى إعداد نص تفاوضي، ليكون أساساً جيداً لمواصلة المفاوضات. مع ذلك، ومهما بذلنا من جهد في محاولة صقل النص خلال هذه الدورة، فإننا نرى أن تحقيق انفراجة في العثور على حلول للخلافات سيكون أمراً خارج كل النصوص. ولا بد من إبداء قدر أكبر من المرونة السياسية في الموافقة على النقاط التي تحظى بقبول عام. وسوف يتحقق التقدم عندما تكون معادلة إصلاح المجلس مقبولة لدى الغالبية العظمى من البلدان، بما فيها تلك التي تتوخى مصلحة خاصة في الإصلاح. إننا نحتاج إلى المضي قدماً في العمل على نقاط الالتقاء التي يمكن أن توحد بين أكبر عدد ممكن من البلدان.

وإندونيسيا من بين البلدان التي ترى أن توسيع فئتي العضوية يتيح أكبر الفرص لمعالجة أوجه القصور الأساسية في المجلس بتشكيلته الحالية، أي النقص في التمثيل. وهذا الخلل معترف به على نطاق واسع ولا يحتاج منا إلى تكرار. وتوسيع فئتي العضوية يتيح فرصة نادرة لتحقيق مجلس يعكس العالم المعاصر على نحو أفضل، بل ويمكن أن يستبق التوجهات المتوقعة في المستقبل.

مع ذلك، وبصرف النظر عن الجاذبية الواضحة لتوسيع فئتي العضوية لضمان مجلس أكثر تمثيلاً، فمن رأينا المعتبر أنه يمكننا في الوقت الحاضر أن نقول بصورة واقعية إن الحل الوسط يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن، وأن النهج الوسطي بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بفئات العضوية يستحق مزيداً من الدراسة بغية دفع العملية إلى الأمام. وإذ نقول ذلك، فإننا لا نستبعد احتمال إصلاح مستقبلي ينطوي على توسيع العضوية الدائمة. تلك مسألة يمكن أن تعالج في مفهوم الاستعراض في إطار النهج الوسطي، الذي سنركز عليه جميعاً في المستقبل.

وللنهج الوسطي تشعبات عديدة. لذلك، لا بد أن نشجع أنفسنا على مواصلة استكشافه. واقتراحنا هو أن دورة هذا العام يمكن أن تضيف قيمة جوهرية لدفع عملية

إصلاح المجلس من خلال مواصلة استكشاف نوع النهج الوسيط الذي يمكننا أن نتفق عليه. أما بالنسبة لمسألة حجم المجلس المُصْلح، فينبغي لنا أيضاً اعتماد نهج وسط. وثمة اقتراح في هذه المرحلة مؤداه توسيع العضوية إلى رقم ما بين منتصف العشرينات و ٣١. علينا أن نعمل وصولاً إلى عدد متفق عليه يعكس تعددية العالم، بذلك العدد الكبير من البلدان النامية والمناطق المختلفة، بطريقة أكثر توازناً.

وبينما تتباين الآراء أيضاً بشأن المسائل الرئيسية الثلاث المتبقية فيما يتعلق بإصلاح المجلس، فإن إندونيسيا على يقين بأنه من خلال تعزيز التعاون والمشاركة والحوار يمكن تضييق هوة الخلافات والتوصل إلى اتفاقات من شأنها دفع عملية الإصلاح التي نستثمر فيها كلنا بجهد مضن.

أخيراً، يود وفدي أن يؤكد على ضرورة التفاوض بشأن كل المسائل الرئيسية الخمس لإصلاح مجلس الأمن كجزء لا يتجزأ من صفقة شاملة. وإندونيسيا، من جانبها، مستعدة للمشاركة مع كل البلدان من أجل دفع عجلة إصلاح المجلس على طريق سليم.

السيد رغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا النقاش. إنه يساعدنا في التركيز بطريقة ملموسة للغاية على مسألتين متعلقتين بمجلس الأمن، وأعني تقريره السنوي وعملية الإصلاح.

شهد مجلس الأمن نشاطاً مكثفاً خلال الفترة التي يستعرضها التقرير (A/65/2). وقد تناول التقرير أزمات جغرافية في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والبلقان وهايتي. كما كرس الكثير من الوقت لتناول مسائل مواضيعية وأخرى عامة، بما في ذلك الإرهاب، وحماية المدنيين، والمرأة والسلام والأمن، وعمليات حفظ السلام وبناء السلام، وعدم الانتشار.

واستجابة للمطالبة المتزايدة من جانب الدول الأعضاء بتحسين فعالية مجلس الأمن، عقد المجلس، تحت قيادة الرئاسة التركية، اجتماع قمة مهم في أيلول/سبتمبر الماضي، تركز النقاش خلاله على كفالة دور فعال للمجلس في صون السلام والأمن الدوليين. وفي تلك المناسبة، أدلى ممثل إحدى الدول الأعضاء في المجلس بالبيان التالي:

> ”ويعتمد تحسين فعالية مجلس الأمن أيضا على دور الأعضاء غير الدائمين. فلا بد أن تشارك بصورة كاملة في عملية صنع القرارات. فالأعضاء غير الدائمين يمكنهم أن يجلبوا للمجلس آراء وخبرات إقليمية متنوعة. وليس من الملائم أن ندعوهم لمجرد التصديق على قرارات اتخذها الأعضاء الدائمون بالفعل“. (*S/PV.6389*، الصفحة ٢١)

تلك الدولة العضو هي البرازيل، ووزير خارجيتها هو من أدلى بهذا البيان. ونحن نتشاطر بالكامل نهج الأصدقاء البرازيليين، نصاً وروحاً. وأنتقل الآن إلى عملية إصلاح مجلس الأمن.

ونحن لسنا صماً أو عمياناً. فنحن نرصد عن كثب ما يجري من إعادة هيكلة المجتمع الدولي. ونتفهم إرادة الدول الأعضاء وقدرتها على الإسهام على نحو أكبر وعلى الاضطلاع بمزيد من المسؤوليات، ونرحب بذلك. وفي غضون السنوات الخمس عشرة الماضية، تغير العالم بشكل كبير؛ وسوف يتغير حتى بسرعة أكبر في العقد القادم. وفي إصلاح مجلس الأمن، علينا جميعاً تقع مسؤولية النظر في التغيرات التي أحدثها الماضي والحاضر، ولكن بالأخص النظر في التغيرات التي سيجلبها المستقبل. علينا أن نجعل المجلس أكثر مشروعية، وأكثر تمثيلاً، وأكثر فعالية.

والمجلس المُصْلح يجب أن يتيح فرصة للسبعين دولة الأعضاء التي لم تنضم إلى عضويته يوماً. يجب أن نجعله

خاضعاً لمساءلة الجمعية العامة من خلال أسمى المبادئ الديمقراطية، أي حق التصويت وانتخاب الممثلين. تلك هي الأسباب التي تدفعنا إلى الاعتقاد الراسخ بأن مجلس الأمن يحتاج إلى إصلاح. وهذا هو سبب عدم اعتقادنا بأن إصلاحاً ديمقراطياً وتمثيلياً وقانونياً يمكن أن يتحقق بتوسيع المجلس ومد مظلة امتيازاته البالية وعديمة الفعالية، مثل العضوية الدائمة، إلى قلة قليلة بينما تغفل حقوق الكثيرين.

وإيطاليا وحلفاؤها في الاتحاد من أجل توافق الآراء والعديد من الدول الأعضاء التي تشاركنا في الرأي مقتنعون بأن مجلس أمن مصلح يجب أن يكون أكثر تمثيلاً، وأكثر خضوعاً للمساءلة، وأكثر مرونة. وبموجب اقتراحنا، سيكون المجلس أكثر تمثيلاً لأنه باحتوائه على مقاعد أطول فترة وأعضاء جدد غير دائمين، سوف تتاح الفرصة للمزيد من الدول الأعضاء لدخول المجلس. وسيكون أكثر تمثيلا كذلك نتيجة لنهج إبداعي للتمثيل الإقليمي، سيكتسي أهمية خاصة بعد دخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ والتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي. وسيكون المجلس أكثر خضوعاً للمساءلة لأنه حتى المقاعد الأطول فترة ستخضع للانتخاب والتدقيق من جانب الجمعية العامة. وسيكون أكثر مرونة لأن اقتراحنا ينطوي على ميزة جعل المجلس قابلاً للتكيف دونما حاجة إلى قضاء ١٧ عاماً أخرى في البحث عن إصلاح لمواءمته مع الحقائق الجديدة.

والنقطة الأخيرة ذات أهمية كبيرة. فإذا أضفنا أعضاء دائمين جدد الآن – فلنقل أربعة أو خمسة – إلى جانب مزيد من الأعضاء غير الدائمين، ماذا سنفعل في غضون ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ عاماً عندما تكون هناك بلدان أخرى مستعدة للاضطلاع بمسؤوليات أكبر؟ هل سنضيف أعضاء دائمين آخرين تطبيقا لنفس المنطق؟ هل سينتهي بنا الأمر بمجلس يضم من ٣٠ إلى ٣٥ عضواً؟ هل سيعمل بشكل أفضل أم أسوأ؟ ألن تزيد حدة هواجس البرازيل – التي نشاطرها إياها – بشأن توجهات الأعضاء الدائمين؟

وبطبيعة الحال، إن اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء لا يقوم على أساس كل شيء أو لا شيء بالمرة. فهو اقتراح أصيل وعملي – والأحدث من نوعه خلال السنوات الخمس الماضية – ويراعي الصلة التي تربط بين المسائل الرئيسية الخمس، ويعكس نهجاً جديداً يقوم على التوافق وإبداء المرونة والروح الإبداعية وحسن النية. لذلك، لا بد أن يبدي أعضاء الجمعية خلال الدورة الحالية نفس المرونة والاستعداد للتفاوض والتوصل إلى حلول توفيقية بغية العمل على النص الذي أعده الميسر، السفير تانين. وإيطاليا وشركاؤها على استعداد لذلك.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمن للشهر الحالي سعادة الممثل الدائم لبريطانيا على عرضه تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة (A/65/2)، وما تضمنه من إحاطة إعلامية مهمة لما شهدته السنة الماضية من نشاط ملحوظ في حجم أنشطة المجلس.

كما يسرنا أن نعرب عن التهنئة للدول الأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس: ألمانيا والبرتغال وكولومبيا والهند وجنوب أفريقيا على انتخابهم لفترة السنتين ٢٠١١- ٢٠١٢.

ونؤكّد تأييدنا لما جاء في كلمة ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز، ونشيد بقراركم بتجديد الثقة بسعادة السفير ظاهر تانين لقيادة أعمال المشاورات الحكومية الدولية، آملين أن تشهد هذه الدورة اتفاقاً تاريخياً يعزز من دور مجلس الأمن وفعاليته.

إن البندين المدرجين في جدول أعمال المجلس اليوم هما من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. إلا أننا نأسف لأن قضية إصلاح مجلس الأمن ما زالت تراوح

مكانها في المناقشات العامة للجمعية العامة منذ أكثر من ١٨ عاماً. فعلى الرغم من وجود اتفاق عام بين الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، إلا أننا لم نتمكن حتى الآن من التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير الذي ينبغي أجراؤه.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل حدوث تقدم في مناقشاتنا، خاصة فيما يتعلق بطرق وأساليب عمل المجلس، حيث أصبح هناك توافق شبه عام على كثير من الإجراءات والمقترحات المطلوب إدخالها، ومما لا شك فيه، أن الاتفاق على أي مسألة من المسائل المرتبطة بتوسيع وإصلاح مجلس الأمن سواء في مرحلة المشاورات أو المفاوضات الحكومية الدولية يجب أن يكون اتفاقاً عاماً لضمان التوصل إلى إصلاح حقيقي للمجلس يحظى بقبول عام، مما يسهل عملية تنفيذه. ويترتب على ذلك أيضا ضرورة مراعاة الشفافية وحسن النية وتجنب أي تحركات منفردة تهدف إلى تحقيق مصالح وطنية. فعضوية مجلس الأمن هدفها خدمة الأمن والسلم الدوليين، ويترتب عليها أعباء ومسؤولية دولية، وليس هدفها التكسب السياسي أو الحصول على مميزات لدول بذاتها أو مجموعات جغرافية محددة. فالهدف أسمى وأرقى، وهو صون السلم والأمن الدوليين.

وموقف دولة الكويت من مسألة إصلاح مجلس الأمن سبق أن تم الإعلان عنه، وبوضوح، في مناسبات عديدة، وهو باختصار ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية.

أولا، إن عملية إصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون جزءاً من عملية إصلاح وتطوير شاملة لجميع أجهزة الأمم المتحدة، حيث أن عملية الإصلاح بهدف تحسين الأداء لضمان الكفاءة والفعالية يجب أن تكون عملية مستمرة لمواكبة أي تغيرات في المهام والمسؤوليات، ولمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

ثانيا، إن أي زيادة يتم الاتفاق بشأنها في عضوية مجلس الأمن يجب أن تعزز من قدرة المجلس على أداء المهام الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن الدوليين، وأن تضفي مزيداً من الشرعية والمصداقية على قراراته.

ثالثا، إن تحسين طرق وأساليب عمل المجلس وتطوير علاقته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مسألة نوليها أهمية كبيرة. ولذلك، تؤيد الكويت المقترحات المقدمة من حركة عدم الانحياز، والهادفة إلى إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس، وسهول تدفق المعلومات ووصولها من وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتؤكد الحاجة إلى ضرورة الاحترام الكامل لوظائف وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى، خاصة الجمعية العامة، وتحديد دور المجلس في بحث المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية تقنين الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن لتحسين أساليب وطرق عمله دون انتظار حصول اتفاق بشأن المسائل الأخرى، مثل حجم وتكوين المجلس وعملية صنع القرارات، خاصة وأن تقنين تلك الإجراءات لن يؤدي بالضرورة إلى إجراء أي تعديل في الميثاق. كما أننا نرى أن الوقت قد حان لكي يقوم المجلس باعتماد نظام داخلي دائم، بدلا من النظام الداخلي المؤقت الذي يعمل بموجبه منذ أكثر من ٦٠ عاما.

كما تؤيد الكويت المحافظة على آلية انتخاب الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن وفقا لما ورد في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لما في ذلك من إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة التي ننتمي إليها في الوصول إلى عضوية المجلس والإسهام في أعماله، خصوصاً وأنه بعد ستة

عقود ونصف العقد من إنشاء الأمم المتحدة لا يزال قرابة ربع الدول الأعضاء لم يحظ بعضوية مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بحق النقض (الفيتو)، نرى أهمية وضع حدود وضوابط لنطاق استخدام هذا الحق، منها قصر استخدامه على المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

وفي حال الاتفاق على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة، فإن توزيع هذه المقاعد على المجموعات الإقليمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية. كما يجب عدم إغفال حق الدول العربية والإسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع حجمها ومساهماتها ودورها في الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، نؤكد دعمنا لكل الجهود الرامية إلى تعزيز وتقوية أداء مجلس الأمن. ونأمل بأن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء مجلس الأمن لمهامه التي نص عليها الميثاق دون أية معوقات.

السيد أويارثون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يقدر وفدي إتاحة الفرصة لعقد هذه المناقشة المشتركة بشأن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/65/2) وإصلاح مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، فإني ممتن للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة بصفته رئيسا للمجلس. ويتسم التقرير المقدم في هذه الدورة بأنه أكثر تحليلا من تقرير العام الماضي، بل إنه يمكن إحراز تقدم أكبر عن طريق إدراج المزيد من المعلومات النوعية.

وتعلق إسبانيا أهمية كبيرة على التفاعل الإيجابي بين مجلس الأمن والجمعية العامة. فالتفاعل والتعاون بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة ينبغي تحسينه عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة، مما سيعزز اعتماد أساليب أكثر جدوى لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

ويوفر ميثاق الأمم المتحدة مبادئ توجيهية للتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. فالمادة ١٥ والمادة ٢٤-٣ تنصان على أن يقدم مجلس الأمن تقارير سنوية وأخرى خاصة إلى الجمعية العامة.

ومن بين المسائل التي عالجها مجلس الأمن المسائل الشاملة التي تتسم بأهمية خاصة للجمعية العامة. ولمسائل مثل مكافحة الإرهاب، وبناء السلام، ونزع سلاح المقاتلين السابقين، ومنع نشوب النزاعات أهمية خاصة، لأن الجمعية العامة تضطلع بمسؤوليات عن جوانب شتى من هذه المسائل. وسيكون من المستصوب زيادة التنسيق والتفاعل بين المجلس والجمعية العامة لدى تناول هذه المسائل، بما في ذلك تقديم معلومات محددة لجعل أعمال الأمم المتحدة أكثر فعالية. وسيكون من المستصوب أيضا زيادة شفافية أعمال المجلس وزيادة مشاركة الدول الأعضاء في أنشطته وقراراته فيما يتصل بالمسائل التي تؤثر فيها مباشرة. كما سيكون من المستصوب أن تكون مداولات المجلس أكثر انفتاحا لبيانات الدول الأعضاء التي تهتم بالمواضيع قيد المناقشة، وأن يكون هناك تفاعل أكبر مع البلدان المساهمة بقوات والمشاركة في عمليات يأذن بها مجلس الأمن.

ويقدر وفدي على أي حال الدور الهام الذي يضطلع به المجلس في صون السلم والأمن الدوليين، ويرى أنه ينبغي أن يعزز المجلس أنشطته الدبلوماسية الوقائية قبل أن تنشأ أزمات دولية، وأن يكون أكثر مرونة في التعامل مع هذه الأزمات بعد نشوبها.

وأود الآن أن أتناول مسألة إصلاح مجلس الأمن.

نحن نقدر اهتمامكم، سيدي، واهتمام السفير تانين – المسؤول مرة أخرى عن ترؤس المفاوضات الحكومية

الدولية في هذه الدورة – بتحقيق نتائج محددة أثناء ولاية كل منكما. وبوسعكم التعويل على كامل دعم الوفد الإسباني في هذا المسعى.

وكما ذكرت في الاجتماع التمهيدي الذي عُقد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، فإن وفدي – بالاقتران مع وفود أخرى في فريق الاتحاد من أجل توافق الآراء – على استعداد لأن يتابع بنشاط وبطريقة بناءة المفاوضات على أساس النص التفاوضي المنقح الذي قدمه لنا السفير تانين في ٢٧ آب/أغطس.

وكلمة ”تفاوض“ أساسية جدا هنا. فهي تعني تقديم مقترحات محددة يمكن أن تولد توافقا في الآراء، وإبداء الإرادة للتوصل إلى حل توفيقي يقبل به الجميع. وعلى النقيض من ذلك، لا يعني التفاوض إعادة تأكيد مواقف معروفة بما فيه الكفاية ومسجلة، رسميا مثل موقفنا الذي لا يزال يؤيد توسيع عضوية المجلس في فئة العضوية غير الدائمة على نحو حصري.

وأرى أن هناك شيئا خاطئا إذا كنا لا نستطيع بعد القيام في ٢٦ أيار/مايو بتقديم أول نسخة من النص التفاوضي، تقصيره حتى ولو بصفحة واحدة. فلقد كان طول النسخة الأولى ٣١ صفحة، وكانت النسخة الثانية بنفس القدر من الطول. ولسوء الطالع، ما برحت المفاوضات تمر بأزمة مثلما كان عليه الحال قبل تقديم أي نص تفاوضي.

وبالنظر إلى أنه لا يمكننا أن ننحي باللائمة على الفريق العامل المفتوح باب العضوية، أو في تصوري، على الرئيس السابق للجمعية العامة، أو على السفير تانين وفريقه، فنحن مضطرون إلى الاعتراف بأن المسؤولية الكاملة تقع علينا تماما. غير أنه على الرغم من أن المسؤولية عن الأزمة جماعية من دون شك، فإنها ليست بنفس القدر على الجميع. ويمكننا في رأيي أن نتذكر أن فريق الاتحاد من أجل توافق الآراء كان الفريق الوحيد الذي قدم تعديلات محددة على التنقيح الأول، وأدمج عددا من مقترحاتنا في مقترح واحد أدرج في التنقيح الثاني. ولا نزال أيضا الفريق الوحيد الذي اقترح نموذجا بديلا، وبهذه أبدينا استعدادنا لدراسة ما يسمى بالنموذج الوسيط باعتماد بعض عناصره، مثل إنشاء مقاعد أطول أجلا للأعضاء غير الدائمين وإدراج مفهوم الاستعراض في نهاية فترة زمنية معينة. ولم يكن أي من هذه الأمور جزءا من النموذج الذي اقترحناه عام ٢٠٠٥.

ونرى، بعد خمس جولات من المفاوضات، أن الوقت قد حان لأن تحذو المجموعات الأخرى حذونا. ومهما يكن من أمر، فإن من ولايتنا أن نواصل فورا المفاوضات الحكومية الدولية، على النحو الوارد في المقرر ٥٦٨/٦٤، الذي أذكر أنه اعتُمد بتوافق الآراء في ١٣ أيلول/سبتمبر. وبناء على ذلك، يود وفدي أن تُقدم خارطة طريق قبل الجولة السادسة من المفاوضات بوقت كاف وتتضمن مواعيد ومواضيع لكل اجتماع. ونود أيضا أن نعرف ما إذا كانت ستعقد أي مشاورات قبل الجولة التالية. ونود، إذا كانت ستعقد أي مشاورات، أن نُطمأن إلى أنها لن تتحول إلى مفاوضات تُعقد على هامش الجلسات العامة غير الرسمية للجمعية العامة.

شغل السيد أسكاروف (أوزبكستان) مقعد الرئاسة.

وبالإضافة إلى خارطة الطريق، نعلق أهمية كبيرة على التقيد الدقيق بقواعد المفاوضات التي تم وضعها في مقررات الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ و ٥٦٥/٦٣ و ٥٦٨/٦٤. وأود أن أشير إلى ثلاث من هذه القواعد بصفة خاصة.

أولا، الطبيعية الشاملة لإصلاح مجلس الأمن والصلة التي لا تنفصم بين مسائله الخمس الأساسية. ومن الأهمية الأساسية أن تظل المفاوضات تتضمن هذه المسائل الخمس بدون استبعاد أو تهميش أي منها.

ثانيا، الطابع المفتوح والشفاف والشمولي للمفاوضات، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، إمكانية إجراء المشاورات قبل بدء أي جولة جديدة. ومن الأساسي ألا يستعبد أي وفد، أو ينحى جانبا أي مقترح. وأغتنم هذه الفرصة كي أشير إلى أن هذه هي أول مرة تعالج فيها الجمعية العامة مسألة إصلاح مجلس الأمن في جلسة عامة منذ نفاذ معاهدة لشبونة. ويسعى وفدي – ونأمل ذلك بالاشتراك مع وفود أخرى – لتعزيز نموذج للإصلاح يتسق تماما مع المطامح المشروعة الواردة في المعاهدة، مع تفضيل المصلحة العامة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المصالح الخاصة لأي دولة عضو منفردة.

ثالثا، جانب المفاوضات القائم على أساس العضوية. فمن الأهمية الأساسية أن تأتي المبادرات دائما من الدول الأعضاء، أو أن تؤيدها الدول الأعضاء على نحو لا لبس فيه. وقصارى القول – ليس بوسع وفدي أن يقبل بأن تتغير قواعد اللعبة في منتصف الطريق، حتى وأن زُعم أن ذلك سيفيد المفاوضات.

وفي الختام، أكرر تأكيد دعوتي لرئيس الجمعية العامة بأن يضطلع بدور استباقي في رصد المفاوضات وإكمال وتعزيز أعمال السفير تانين، كما فعل في جلسة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر التي حضرها من البداية إلى النهاية. وسيكون هذا أفضل سبيل لمساعدتنا في الوفاء بالالتزام الذي أناطه بنا للوصول إلى نتائج محددة قبل اختتام الدورة الحالية.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، على عرضه للتقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة (A/65/2). إن تحسّن نوعية التقارير السنوية لمجلس الأمن دليل على التحسينات في أساليب عمله من حيث زيادة الشفافية وتحسين التفاعل مع جميع الدول الأعضاء في منظمتنا.

إن فرنسا مدركة للجوانب المتعلقة بالتطوير اللازم لمجلس الأمن، وهي تشدد على المسائل الأخرى التي يجب معالجتها إذا ما أُريد للمجلس في نهاية المطاف دخول القرن الحادي والعشرين: أي التمثيل الإقليمي وفئتي العضوية وحجمها.

ومن المعروف جيدا أن فرنسا ملتزمة بتحقيق إصلاح طموح لمجلس الأمن سيمكّنه من تعزيز فعاليته وجعله أكثر تمثيلا. ولقد أصبحت مجالات الوفاق بادية في الأعمال المضطلع بها بقيادة السفير تانين، رئيس فريق المفاوضات الحكومية الدولية، في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وتوسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية من بين المجالات التي تحظى بمزيد من التأييد. ويجب أن نهتم بمجالات الوفاق هذه بغية إجراء مفاوضات حقيقية وتجنب الغوص في البيانات الانفرادية المتلاحقة.

ويجب أن نعزز التقدم المتمثل في الوثيقة التي وُضعت في الدورة الرابعة والستين بفضل جهود الميسر. وقد حان الوقت الآن للعمل من أجل الوصول إلى نص أقصر وأكثر اتساما بالطابع العملي، مما سيمكّننا من الدخول على نحو تام في مفاوضات حقيقية قبل نهاية العام. ولهذا نحض السفير تانين على بذل قصارى جهده لبلوغ هذه الغاية بنهاية هذا العام.

ويجب أساسا أن يأخذ إصلاح مجلس الأمن في الاعتبار ظهور قوى جديدة تود أن تضطلع بمسؤولية شغل مقعد دائم في مجلس الأمن، وقادرة وفقا لميثاق الأمم المتحدة على الإسهام بصورة كبيرة في صون المجلس للسلم والأمن الدوليين. وفي ضوء ما سبق، نؤيد انضمام ألمانيا والبرازيل والهند واليابان إلى العضوية الدائمة. ونؤيد أيضا زيادة وجود البلدان الأفريقية في مجلس الأمن، ولا سيما فيما بين أعضائه الدائمين. ومسألة انضمام دولة عربية إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي تناولها أيضا.

إلا أنه يجب علينا إذا لم نحرز تقدما حقيقيا في الدورة الخامسة والستين، أي أنه إذا لم تجر أي مفاوضات – وهذه مرحلة لم نصل إليها بعد – أن نواجه هذا الواقع وأن ننظر في المرحلة المؤقتة من الإصلاح التي شارك فيها رئيس وزراء فرنسا ورئيس وزراء بريطانيا. وطلب منا البعض بصورة عامة – وطلب منا البعض هنا اليوم – أن نحدد معايير ذلك الاقتراح. ويؤمن وفدي بقوة أن هذه المعايير يجب أن تنبع من المفاوضات ولا يمكن فرضها، وإنما يجب أن تحتضنها الدول الأعضاء كافة. فأولا، يجب أن يبزغ توافق آراء تلتزم بمقتضاه هذه الجمعية العامة باتباع سبيل التفاوض بشأن إصلاح مؤقت. وأنا على ثقة بأن الدول التي تعمل بحسن نية، إذا ما حدث هذا، سيكون بوسعها أن توفر وثائق العمل اللازمة لهذه المهمة.

ونحن نعرف مواقف الجميع، بعد أن استمعنا إليها عدة مرات وبعد أن استمعنا إليها مرة أخرى هذا الصباح. ومع ذلك، نواجه خيارا واضحا. فإما أن نواصل تكرار التأكيد غير المثمر للمواقف، وفي هذه الحالة سيموت إصلاح مجلس الأمن موتا بطيئا، مما سيريح البعض على حساب الجميع؛ أو عوضا عن ذلك أن نبدأ بالمفاوضات. وهذه مسألة إرادة سياسية. وتطلب فرنسا إلى الجمعية العامة اليوم أن تتخذ هذا القرار، كما فعلنا من قبل، على أعلى مستويات الدولة، بما في ذلك رئيس الجمهورية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب الوفد الروسي بعقد جلسة اليوم للجمعية العامة التي تتيح للدول الأعضاء جميعا فرصة لمناقشة أعمال المجلس على امتداد السنة ومناقشة مسائل إصلاحه.

ونشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير مارك ليال غرانت، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/65/2). ونشكر أيضا وفد نيجيريا الذي اضطلع بأعمال كثيرة تتمثل في صياغة الوثيقة وإعدادها. ونرى بوجه عام أنها تجسد بموضوعية زخم أعمال المجلس في السنة الماضية. ويبين اشتراك المجلس بنشاط، كما حدث في السنوات السابقة، في معالجة مشاكل هامة في مجال الأمن، بأن المجتمع الدولي يتقيد بالمبدأ الذي لا مندوحة منه، ألا وهو المشروعية الفريدة لقرارات مجلس الأمن الأساسية لتسوية قضايا السلم والأمن الدوليين.

والقصد من تقارير المجلس هو إعطاء فكرة كاملة ودقيقة من حيث الوقائع عن أعمال المجلس طوال العام. ويرقى التقرير الحالي تماما إلى مستوى هذا التحدي. أما فيما يتعلق بالنُهُج المحددة التي يتبعها أعضاء المجلس إزاء مختلف المسائل المدرجة في جدول أعماله، فهناك فرص أخرى عديدة لكي تطلع الدول الأعضاء على هذه المسائل، بما في ذلك حضور الجلسات المفتوحة العديدة للمجلس.

وبالإضافة إلى تحسين شكل ومحتوى تقارير مجلس الأمن، لا تزال التطورات الإيجابية في أساليب عمل المجلس مستمرة، وتوسعت ممارسة عقد المداولات والإحاطات الإعلامية المفتوحة. وثمة معلم هام في هذا الصدد يتمثل في اعتماد المجلس في تموز/يوليه لمذكرة رئاسية منقحة (S/2010/507، المرفق). وأوضحت المذكرة مصفوفة من العناصر الجديدة في أعمال المجلس، تتضمن عزم أعضائه على القيام، حسب الاقتضاء، بدعوة رؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام للاشتراك في الجلسات الرسمية للمجلس بغية النظر في حالات البلدان ذات الصلة. وتطالب المذكرة أيضا بمشاركتهم في تبادل للآراء مع أعضاء المجلس في حوار غير رسمي.

ويرى الوفد الروسي أنه ينبغي لأعمال المجلس أن تقيم في المستقبل توازنا معقولا بين الشفافية والفعالية، على أن يكون مفهوما أن الشيء المهم هو بناء قدرة المجلس

على الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونحبذ زيادة تعميق التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ولا بد لنا في هذا المجال، من أن نركز على المجالات التي لا يكون فيها التعاون بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة ممكنا فحسب، بل ضروريا أيضا على أساس الاعتراف المتبادل بسلطات كل منهما.

لقد طالبت روسيا باستمرار، بصفتها عضوا دائما في المجلس، بتعزيز فعالية أعمال المجلس، بما في ذلك جعله أكثر تمثيلا. إلا أنه يجب ألا تكون للجهود في هذا الشأن آثار سلبية على أداء المجلس لوظائفه. ونحن نفضل الإبقاء على عضوية صغيرة في المجلس، ونحن مقتنعون بأن الأفكار التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاك امتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين، بما في ذلك حق النقض، ستؤدي إلى نتائج عكسية.

ونرى أن الصيغة النهائية لإصلاح مجلس الأمن يجب أن تقوم على أوسع دعم ممكن من الأعضاء. ولم تحظ النماذج المقترحة لإصلاح المجلس حتى الآن بهذا الدعم. ولهذا تلزم في هذه الدورة للجمعية العامة مواصلة أعمالنا التفاوضية للتقريب بين المواقف. ونتوقع في المقام الأول أن توجه جهود رئيس الجمعية العامة وأعمال ميسر المفاوضات، الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، إلى توفير أكبر قدر ممكن من المساعدة في تحقيق هذا الهدف، على أن يكون مفهوما أن ملكية العملية التفاوضية يجب أن تظل لدى الدول الأعضاء ذاتها. ويجب القيام بهذه الأعمال بطريقة شفافة وشاملة ومن دون حدود زمنية مصطنعة. ويتوقف مدى ما نحرزه من تقدم في المحادثات على الإرادة السياسية واستعداد الدول للتوصل إلى تسوية معقولة وفعالة.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد الجلسة العامة اليوم لمناقشة تقرير مجلس الأمن (A/65/2) وإصلاح مجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير مارك ليال غرانت ممثل المملكة المتحدة على تقديمه التقرير بصفته رئيس المجلس.

ومن حسن الحظ فعلا أن الرئيس ديس اختار الحوكمة العالمية كموضوع للمناقشة العامة للدورة الحالية في أيلول/سبتمبر. وخلال المناقشة، استجابت جميع الدول الأعضاء لهذا الموضوع وأكدت أن الأمم المتحدة هي المنتدى الرئيسي للحوكمة العالمية. وفي هذا الصدد، كان التوقيت مناسب جدا لأن يقوم الرئيس بعقد وترؤس الجلسة الأولى من المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحالية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا للقرار ٥٦٨/٦٤. وفي تلك الجلسة، أيدت الدول الأعضاء تعيينه السفير ظاهر تانين لرئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بالنيابة عنه. ترحب اليابان باهتمام الرئيس القوي بهذه المسألة. ونحن واثقون بأنه والسفير تانين سيضطلعان بقيادة قوية في توجيهنا نحو تحقيق نتائج جوهرية خلال هذه الدورة.

ويجب على مجلس الأمن أن يجسد الواقع السياسي للقرن الحادي والعشرين. ما لم يتم إصلاح المجلس سوى مرة واحدة، قبل أكثر من ٤٥ عاما، لزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين من ٦ إلى ١٠ أعضاء. وقد زادت عضوية الأمم المتحدة بحوالي ٦٥ في المائة منذ ذلك الحين. وزاد عدد الدول الأعضاء، ولا سيما من آسيا وأفريقيا، بشكل كبير خلال هذه السنوات.

لقد طال انتظار إصلاح مجلس الأمن. واعترف قادتنا السياسيون بهذا في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) الذي أصدروه في عام ٢٠٠٠، ومرة أخرى في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وخلال المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين في أيلول/سبتمبر، شدد غالبية القادة السياسيين للدول الأعضاء على ضرورة

إجراء إصلاحات عاجلة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، للتأكد من أن المنظمة قادرة على النهوض بمسؤولياتها.

وفي الجلسة الأولى للمفاوضات في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أكد مجددا جميع الممثلين الدائمين تقريبا ضرورة الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. وأكد أيضا الرئيس ديس مرارا أثناء زيارته لليابان في الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر، أن الأمم المتحدة القوية تتطلب بذل جهود حاسمة لإصلاح مجلس الأمن، ضمن الأجهزة الأخرى.

نحن نعتقد أن تحقيق الإصلاح المبكر لمجلس الأمن يتطلب إرادة سياسية وإجراءات رفيعة المستوى من جانب الدول الأعضاء. ولتحقيق تلك الغاية، اجتمع وزراء خارجية مجموعة الأربعة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر لتبادل وجهات النظر بشأن إصلاح مجلس الأمن. والتزمنا بمواصلة الاشتراك بفعالية في المفاوضات الحكومية الدولية، والعمل بالتعاون مع الدول الأخرى بهدف تحقيق نتائج ملموسة خلال الدورة الحالية.

يتمثل موقف اليابان في أنه يجب إصلاح مجلس الأمن بإجراء التعديلات التي تشمل توسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، فضلا عن تحسين أساليب عمل المجلس، لجعل الهيئة أكثر تمثيلا وشرعية وفعالية واستجابة لواقع المجتمع الدولي الحالي.

وينبغي أن يشمل مجلس الأمن الموسع، على أساس دائم، الدول الأعضاء التي أبدت بشكل جيد أن لديها الاستعداد والقدرة والموارد لتؤدي دورا هاما في مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين. وفي المناقشة العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أكد رئيس الوزراء ناوتو كان هذا الهدف بالتشديد على طموح اليابان الراسخ إلى أن تتحمل مزيدا من المسؤوليات في مجال السلام والأمن الدوليين كعضو دائم في مجلس الأمن (انظر A/65/PV.13).

الآن هو الوقت المناسب للانتقال إلى المرحلة المقبلة في المفاوضات الحكومية الدولية. في هذه الجولة، ينبغي لنا ألا نسمح لأنفسنا بمجرد الاستمرار في المناقشة وتكرار ما حدث في الجولات الخمس السابقة. واليابان، من جانبها، لن تدخر جهدا في المساعدة على تسريع العمل من أجل إعداد نص تفاوضي منقح أكثر إيجازا وفائدة لأغراض التفاوض بحلول نهاية هذا العام. وقد بدأت اليابان بالفعل إجراء الحوار، وما زالت تجريه بفعالية أكبر وبطريقة مرنة مع الوفود الأخرى، بما في ذلك وفود الدول الأفريقية، من أجل تمهيد الطريق أمام اتخاذ إجراءات ملموسة بغية تحقيق نتائج ملموسة خلال الدورة الحالية.

إذا واصلنا تأجيل الإصلاح وظل التشكيل الحالي لمجلس الأمن بدون تغيير، فإننا نشعر بالقلق من أنه سيتم التشكيك على نحو متزايد ليس في قدرة الأمم المتحدة على إجراء إصلاح ذاتي فحسب، ولكن في شرعية المجلس أيضا. إن إصلاح مجلس الأمن ليس مجرد مسألة مثيرة للقلق بالنسبة لعدد صغير من الدول الأعضاء. وتشكل هذه المهمة مسؤولية مشتركة تقع على عاتقنا نحن الذين نمثل الدول الأعضاء الآن باسم الأجيال القادمة.

حتى بعد أن يتم توسيع مجلس الأمن، فإنه سيستمر في اتخاذ قرارات تؤثر على النطاق الواسع لعضوية الأمم المتحدة، مع إشراك عدد محدود من البلدان في عملية صنع القرار. ولذلك فإن أساليب عمل مجلس الأمن بالغة الأهمية لفعاليته أدائه، وتعزيز شفافية المجلس وكفاءته وتفاعله مع الدول غير الأعضاء في المجلس مفيد لأعضاء المجلس والدول غير الأعضاء فيه. وهذه الجهود ضرورية إذا أُريد لمجلس الأمن النهوض بمسؤوليته المتمثلة في التصرف بشكل فوري وفعال لصالح السلام والأمن الدوليين.

ما برح مجلس الأمن يجري مناقشة مستمرة بشأن تحسين أساليب عمله. وخلال رئاسة اليابان في نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن أساليب العمل. ولئن كنا ننوه بالتحسينات التي أدخلت في السنوات الأخيرة، فإن معظم الدول غير الأعضاء في المجلس قد دعت إلى مزيد من التحسينات والشفافية والتفاعل مع العضوية الأوسع نطاقا. إن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي أترأسه حاليا، إذ يحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة، فإنه عمل على تنقيح مذكرة رئيس المجلس بشأن أساليب العمل (S/2006/507). واعتمد المجلس مذكرة الرئيس المنقحة (S/2010/507) في ٢٧ تموز/يوليه. وتجسد المذكرة الجديدة بدقة الإجراءات والممارسات الحالية للمجلس.

توضح المذكرة المنقحة أيضا المبادئ التوجيهية لإعداد التقرير السنوي في ظل قيادة رئيس المجلس لشهر تموز/يوليه من كل سنة تقويمية. وترحب اليابان بكون التقرير السنوي لمجلس الأمن قد تم إعداده تماشيا مع مذكرة الرئيس المنقحة. ونثني على الجهود التي بذلتها نيجيريا من أجل التفاعل مع الدول غير الأعضاء في إعداد التقرير السنوي لهذا العام. وظل هذا التفاعل يتزايد في السنوات الأخيرة. ونرحب أيضا بكون التحسينات في أساليب عمل المجلس التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد وردت لأول مرة في مقدمة التقرير السنوي.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام اليابان المستمر بتحسين أساليب عمل المجلس.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة على إحاطته الإعلامية بالنيابة عن مجلس الأمن بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/65/2). وأود أيضا أن أشكر نيجيريا والأمانة العامة على جهودهما في إعداد التقرير.

يعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وخلال العام الماضي، ظل المجلس ملتزما بعملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان والعراق وهايتي، وكفالة الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وتيمور – ليشتي. وأيد المجلس نشر قوات حفظ السلام في السودان ودفع من أجل العملية السياسية في دارفور. وأيد المجلس الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، مثل المساعي الحميدة والوساطة والحوار والتشاور.

يبذل المجلس الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويولي أهمية لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وحماية حقوق ومصالح النساء والأطفال في الصراعات المسلحة.

وبالرغم من ذلك، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط لا تزال تواجه تحديات خطيرة والحالة في الصومال لا تزال غير مستقرة. ويجب على مجلس الأمن أن يؤدي دورا أكبر في بعض مسائل البقع الساخنة التي طال أمدها.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وزيادة شفافيته يمكنان المجلس من القيام بمسؤولياته على نحو أفضل. وقد بذل المجلس جهودا في هذا الصدد، مثل عقد المزيد من الجلسات والمناقشات المفتوحة، وتعزيز تواصله مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الرئيسية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وزيادة تبادل وجهات النظر مع البلدان غير الأعضاء في المجلس والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وقدم

الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى إسهاما في هذا المجال. وتؤيد الصين مواصلة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

يواجه المجتمع الدولي الآن تحديات مشتركة متزايدة في مجالي السلام والأمن. ونأمل أن يركز المجلس بصورة أكبر على طلبات أفريقيا ويدعم جهود الاتحاد الأفريقي لصون السلم والأمن في القارة. ويحتاج المجلس إلى الاستفادة بشكل أفضل من الوسائل السلمية، مثل المساعي الحميدة والوساطة، من أجل منع نشوب الصراعات والاضطرابات، وتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإصلاحها، ودعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع لكي يقدم إسهامات اكبر في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

تؤيد الصين الإصلاح الضروري والمعقول لمجلس الأمن. وينبغي أن يشمل الإصلاح ليس توسيع عضوية المجلس فحسب، ولكن تحسين أساليب عمله أيضا. وينبغي للإصلاح أن يساعد على تحسين كفاءة المجلس وسلطته وتمكينه من الوفاء بالمسؤوليات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية. وينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يعطي أولوية قصوى لزيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، ومنح مزيد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم إمكانية الوصول إلى المجلس وعملية صنع القرار فيه.

إن إصلاح مجلس الأمن مشروع معقد وصعب التدبير لأنه ينطوي على مستقبل الأمم المتحدة والمصالح المباشرة لجميع الدول الأعضاء. ولا تزال الدول الأعضاء منقسمة إزاء نهج الإصلاح. ومن الضروري المثابرة على إجراء المشاورات الديمقراطية والمتأنية والتوصل إلى حلول توفيقية. وتعارض الصين وضع قيود زمنية مصطنعة.

إن المجموعات الخمس للمسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن مترابطة بشكل وثيق، وينبغي ألا تتم معالجتها في عزلة. ويجب أن يكون هناك حل يشمل مجموعة عناصر للإصلاح. ولن يؤدي اتباع أي نهج تجزيئي أو تدريجي إلى أي نتيجة. وتؤيد الصين استمرار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وتقدر الجهود التي يبذلها الرئيس ديس والسفير تانين، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية.

نأمل إن تواصل الجمعية في هذه الدورة، عملا بالمقرر ٦٢/٥٥٧، إجراء المفاوضات الحكومية الدولية بقيادة الدول الأعضاء وفقا لمبادئ الشفافية والانفتاح وشمول الجميع، وبذل الجهود الحثيثة لإيجاد حل يحظى باتفاق عام فيما بين الدول الأعضاء ويخدم المصالح المشتركة للدول الأعضاء والمصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد كازاخستان أن يشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيمه مرة أخرى هذه المناقشة العامة المشتركة لمناقشة مسائل هامة من قبيل تقرير مجلس الأمن (A/65/2) والبند ١١٩ بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

أود أن أعرب عن امتناننا لمجلس الأمن والمملكة المتحدة على تقديمهما لنا استعراضا شاملا للعدد المتزايد من الأنشطة والمسائل الاستراتيجية والتشغيلية الفورية والطويلة الأجل، فضلا عن المسائل المواضيعية والعامة، التي تتجاوز الصراعات الجغرافية السياسية إلى شواغل السلام والأمن على الصعيد العالمي. ونلاحظ مع شعور بالارتياح المجالات الجديدة التي تغطيها الهيئات الفرعية للمجلس وأفرقة العمل وتعاون المجلس مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لإنجاز ولايته.

إن الزيادة السريعة لنطاق أعمال المجلس وتركيزه وأنشطته، التي تؤثر على جميع المناطق والسكان في العالم، تلزم المجتمع الدولي بإصلاح ذلك الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة على وجه السرعة. ومن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين تنفيذ ولايته المجلس، من ناحية، ومسائل التمثيل الجغرافي العادل وفئتي العضوية وحق النقض، وزيادة فعالية أساليب عمل والعلاقة مع الجمعية العامة، من ناحية أخرى.

مضت ثلاث سنوات منذ أن اعتمدت الجمعية العامة المقرر التاريخي ٥٥٧/٦٢ لبدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن عملية الإصلاح، ونحن نثني على جهود المفاوضات الحكومية الدولية في هذا الاتجاه برئاسة سفير أفغانستان، السيد ظاهر تانين.

يمثل التزام الدول الأعضاء بالموافقة بالإجماع على بدء المناقشات بشأن المسائل الخمس الرئيسية للإصلاح معلما هاما وهو يستدعي مزيدا من الإرادة السياسية لجعل المفاوضات الحكومية الدولية ناجحة. وخضوع المجلس لمساءلة الجمعية العامة أمر واضح، وفقا لنص المادة ٢٤ من الميثاق. ومن ثم، فإننا نعيد التأكيد على دعوات الدول الأعضاء المطالبة بالمزيد من الشفافية وبتوسيع مشاركة عموم الأعضاء في القضايا المتعلقة بالسلام والأمن.

وتؤكد كازاخستان مجددا التزامها بإصلاح الأمم المتحدة، وبصفة رئيسية المجلس من حيث زيادة عدد أعضائه في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين بغية تعزيز التمثيل الإقليمي. ويعيد وفد بلدي التأكيد على موقفه بشأن زيادة عدد أعضاء المجلس من ١٥ حاليا إلى ٢٥ بإضافة ستة مقاعد دائمة وأربعة أخرى غير دائمة في مجلس الأمن.

والإجراءات الحالية لعملية التفاوض تتطلب صيغة وسيطة جديدة لتضييق هوة الخلافات بين غالبية الدول الأعضاء التي تؤيد زيادة فئتي العضوية في المجلس ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء التي تصر على توسيع نطاق فئة المقاعد غير الدائمة فحسب. وعليه، يُستحسن دراسة هذه الاستراتيجية الوسطية بروح توافقية وبمشاركة الجميع خلال العملية التفاوضية الحالية، بدلا من بدء جولة جديدة من المفاوضات.

ونقترح عدم منح الأعضاء الدائمين الجدد حق النقض إلا بعد تقييم عملهم وإسهامهم في السلام والأمن من خلال استعراض إلزامي مستمر في المؤتمر؛ ولكن ينبغي عدم تأخير انضمامهم إلى المجلس لفترة أطول من اللازم.

وقد برهن المجلس مرارا على عدم قدرته، استنادا إلى هيكله وأساليب عمله، على الاتفاق بشأن اتخاذ إجراءات مشتركة في الصراعات العسكرية وحالات الطوارئ المفاجئة بما لها من تداعيات إنسانية أو أمنية بعيدة الأثر على المجتمع الدولي. ويتعين علينا تعزيز طرائق التعاون بين المجلس والجمعية، وهي بحكم تعريفها هيئة أكثر ديمقراطية تمثل مصالح جميع الدول الأعضاء، لتيسير اتخاذ المجلس لقرارات وإجراءات مستنيرة بقدر أكبر.

ونرحب بالتدبير الهادف إلى زيادة عدد الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن وتقليل عدد جلساته السرية، ولكننا نتوقع أيضا المزيد من الشفافية. والدول غير الأعضاء تضيع حاليا الكثير من الوقت والجهد، سعيا للحصول على معلومات حيوية من مصادر خارجية بشأن المشاورات السرية. والبيانات المستقاة من هذه المصادر قد تأتي متأخرة جدا أو لا تكون متاحة للجميع أو غير ملائمة. والدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بحاجة إلى أن تحصل على معلومات بشكل مباشر عن المداولات والقرارات ومواقف كل عضو في المجلس بشأن المواضيع التي جرى النظر فيها لكي يتسنى لحكوماتنا اتخاذ قرارات ملائمة بقدر أكبر بشأن سياسات

الدولة وإجراءاتها، مما يعزز بالتالي سلطة مجلس الأمن والثقة العامة في ولايته.

غير أنه يبقى الخطر المحتمل للوصول إلى طريق مسدود في المداولات بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهو ما يود وفد بلدي تفاديه بأي ثمن. ومن ثم، فإن بدء المناقشات بشأن المسودة بتضمينها كل مقترح لأي دولة عضو دون استثناء يمكن أن يقودنا إلى أفكار مبتكرة والتوصل إلى قرار توفيقي بأكبر أغلبية ممكنة.

وختاما، أود أن أعرب مجددا عن استعداد كازاخستان للعمل مع غيرها من الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق بشأن إصلاحات الأمم المتحدة، والتي يقع إصلاح مجلس الأمن في صلبها.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): إن مناقشة هذا العام بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/65/2) وإصلاح مجلس الأمن ذات معنى خاص لوفد بلدي. فقد كان للبرازيل شرف العمل في المجلس بصفتها عضوا غير دائم خلال سبعة من الأشهر الاثني عشر التي يغطيها التقرير المعروض علينا. وسعينا جاهدين خلال تلك المدة إلى أن نكون أهلا للثقة التي أولانا إياها الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وكما فعلنا في فترات عضوية المجلس السابقة، فقد عملنا بصورة نشطة وبناءة بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وحافظنا أيضا بثبات وحزم على استقلاليتنا، مع استعدادنا للتعاون مع الوفود الأخرى والقبول بحلول وسط إذا اقتضت الحاجة وعندما تكون هناك مبررات لذلك. وواصلنا كذلك الاهتمام باحتياجات جميع الأعضاء ومصالحهم.

وتمثل جانب هام لعملنا في مجلس الأمن في المساعدة على تحسين أساليب عمل المجلس بغية جعل الجهاز أكثر شفافية وزيادة إمكانية المشاركة في أعماله. وأيدنا بشكل نشط تنقيح المذكرة الرئاسية S/2006/507، التي تعزز بعض الجهود الحديثة نسبيا للمجلس للتفاعل بصورة مجدية مع الدول الأعضاء. وأخص بالذكر من بينها الحوارات التفاعلية غير الرسمية وإمكانية دعوة رؤساء لجنة بناء السلام إلى المشاورات غير الرسمية ذات الصلة. وستواصل البرازيل العمل من أجل تنفيذ إصلاحات ملموسة وفعالة في أساليب عمل المجلس.

وقد بيّنت لنا تجربتنا في مجلس الأمن بشكل أوضح الحاجة الملحة إلى توسيع المجلس في فئتي عضويته. كما أصبح من الواضح أنه يتعين علينا زيادة مشاركة البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، بما فيها البلدان الأفريقية. وهذا الإصلاح وحده هو الكفيل بتمكين المجلس من المحافظة على شرعيته وفعاليته وتعزيزهما، مع زيادة الشفافية وإمكانية مشاركة الدول غير الأعضاء. ولحسن الحظ، فإن الغالبية العظمى من الأعضاء قد أدركوا تلك الحاجة بالفعل. ومنذ قرابة العامين وحتى الآن، ونحن نتبادل الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن، وذلك في ظل القيادة الحكيمة والقديرة لميسر أعمالنا، السفير زاهر تانين. وبات من الواضح أن معظم الدول الأعضاء تؤيد توسيع المجلس في فئتي العضوية.

ومن الواضح كذلك أن إضافة أعضاء غير دائمين فحسب، حتى ولو لفترات عضوية أطول من فترة السنتين الحالية، لن تؤدي إلا إلى المحافظة على الوضع القائم. فبرغم الإسهامات الهامة جدا التي قدمها الأعضاء غير الدائمين ومازالوا يقدمونها في المجلس – وأشكر الممثل الدائم لإيطاليا على إشارته إلى تقديرنا لدورهم – يتطلب الإصلاح الحقيقي للمجلس إضافة أعضاء دائمين جدد ملتزمين بهذا الإصلاح.

وتظهر تجربتنا أيضا أننا بحاجة إلى توسيع نطاق مجموعة الرؤى والمواقف الممثلة في مجلس الأمن لتحسين فهم

التحديات التي تواجه صون السلام والأمن الدوليين والتصدي لها بفعالية. ومن ثم، يجب أن نزيد عدد المقاعد إلى حوالي ٢٥ أو ٢٦ مقعدا – وهي أعداد يبدو أنها تستوعب جميع تلك الرؤى. وأود أن أقول أيضا إنني أتفق في الرأي مع الممثل الدائم لإيطاليا بشأن استصواب إجراء استعراض للحالة الناشئة عن الإصلاح، وذلك هو سبب تضمن اقتراح مجموعة الأربعة بندا يدعو إلى إجراء استعراض بعد فترة ١٥ عاما.

في الدورة الرابعة والستين واستجابة لطلب أغلبية كبيرة من الأعضاء، قدم لنا رئيس المفاوضات نصا تفاوضيا يتضمن جميع المواقف التي عرضتها الدول الأعضاء وقد قبله الجميع. وبدأت الدورة الحالية بداية مبشرة. ونرحب ترحيبا حارا بالاستئناف الفوري للمفاوضات الحكومية الدولية في الجلسة العامة غير الرسمية لهذه الجمعية وإعادة تعيين السفير ظاهر تانين مسيرا للعملية.

ولا يمكننا إضاعة عام آخر في إصدار البيانات. ويجب إحراز تقدم حاسم خلال الدورة الحالية لأننا لا نملك ترف إهدار الزخم المكتسب في العام الماضي والمرحلة المواتية الحالية والتي تشمل رئاسة السيد ديس. ونكرر دعوتنا إلى إعداد نص تفاوضي مبسط وعملي بقدر أكبر. وما زلنا نعتقد أن قيادة السيد ديس ومبادرته ستكونان حاسمتين لإعداد هذه الوثيقة والقبول بها على نطاق واسع، وذلك بالنظر إلى سلطته وحياديته.

والبرازيل وشركاؤها في مجموعة الأربعة على استعداد لتلبية دعوة الرئيس والسفير تانين إلى زيادة التفاعل بين الدول الأعضاء. وخلال الشهر التالي، سنفتح قنوات اتصال مع الوفود الأخرى، بحثا عن سبل لتضييق الفجوات بين مختلف المواقف. وقد جددت مجموعة الأربعة ذاتها التزامها بالعملية وأعادت التأكيد على وحدة الهدف بين أعضائها في اجتماع وزاري عُقد في أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك.

ويشارك وفد بلدي دائما في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن بعقل متفتح وتصميم. وسنستمر في القيام بذلك.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بهذه الفرصة لمناقشة موضوعين شديدي الترابط: تقرير مجلس الأمن (A/65/2) ومسألة إصلاحه. وبصفتنا عضوا في مجموعة الدول الصغيرة الخمس، فإننا نؤيد تماما البيان الذي أدلت به سويسرا في وقت سابق من اليوم. ونحن ممتنون للرئيس لمشاركته الشخصية في عملية الإصلاح وللسفير تانين لجهوده المتواصلة في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية وللرئيس الحالي لمجلس الأمن، السفير ليال غرانت، لتقديمه تقرير المجلس.

ونعتقد أن ميثاق الأمم المتحدة يرسي علاقة مساءلة بين المجلس وأعضاء المنظمة الذين يضطلع المجلس بمهامه نيابة عنهم. وعليه، فإن النظر في التقرير السنوي للمجلس واحد من أهم العناصر في تلك العلاقة. والطريقة النمطية الحافلة بالتكرار التي يجري النظر بها في التقرير عاما تلو الآخر تعبر عن عدم تقدير الفرصة المتاحة لنا والدور الذي يمكن، بل وينبغي، للتقرير القيام به، باعتباره فرصة للتفكير بتدبر في أداء المنظمة بوجه عام في مجال السلام والأمن.

ومهمة جعل المناقشة هادفة بقدر أكبر تقع على عاتق كل من المجلس، وخاصة من خلال تقديم تقرير يمكن أن يفيد باعتباره أساسا لمناقشة سياسية موضوعية، وبقية أعضاء الأمم المتحدة الذين ينبغي لهم الدخول في مناقشة موضوعية بدلا من الانتقادات النمطية للتقرير. ونأمل أن تؤذن مناقشة هذا العام وآثارها ببداية مناقشة مثمرة بدرجة أكبر.

وطرحت مجموعة الدول الخمس عدة مقترحات ملموسة لتعزيز شكل التقرير ومحتواه والعملية التي تجري صياغته من خلالها والشكل الذي ينظر به عموم الأعضاء

فيه. وسنواصل العمل بتلك الروح وتقديم إسهامات إيجابية. ونلاحظ مع التقدير بعض التحسينات التي أدخلت على شكل التقرير، مثل التعبير عن آراء الأغلبية والأقلية من الدول في مواجيز بعض المناقشات، وهي ممارسة مفيدة ينبغي توسيع نطاقها لتشمل جميع المواجيز. ويسعدنا أيضا أن المذكرة المستكملة لرئيس مجلس الأمن (S/2010/507) تضفي الطابع الرسمي على العملية المؤدية إلى إصدار مقدمة التقرير.

وفي ذلك السياق، نحيط علما بالمشاورات التي جرت مع عموم الأعضاء قبل إصدار التقرير. وينبغي أن تقترن تلك الممارسة بإجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية بمجرد توفر مشروع التقرير. كما نؤكد مجددا على رأينا أنه ينبغي أن يحاول التقرير تجلية الآثار الشاملة المترتبة على المسائل المواضيعية، وهو ما سيكون تحسنا هاما، ليس في شكل التقرير فحسب ولكن لأنه ربما يساعد المجلس على التغلب على أحد جوانب الضعف في عمله اليومي حيث أن التعبير عن القرارات بشأن المسائل المواضيعية لا يزال يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه المجلس.

وأخيرا، نلاحظ الصلة بين التقييمات الشهرية التي يقدمها رؤساء المجلس ومقدمة التقرير، وهو تطور جيد يمكن كل عضو من أعضاء المجلس من التأثير بشكل إيجابي على نوعية التقرير بتقديم تقييم تحليلي في ختام فترة رئاسته.

وترحب مجموعة الدول الخمس باستكمال مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2010/507، وخاصة بعض العناصر الجديدة مثل الإرشادات لبعثات مجلس الأمن والمناقشات التفاعلية. وبالتالي، تشكل المذكرة تجميعا مفيدا للأدوات المتاحة للمجلس. وفي غضون ذلك، فإنها لا تعالج بعض المواضيع الهامة التي نثيرها منذ عدة سنوات كما أنها لا توفر أي آليات لتنفيذ التدابير الواردة في المذكرة ذاتها بشكل متسق. وبالتالي، فإن الوثيقة S/2010/507 ينبغي حقا ألا تكون نهاية المطاف، ولكن بالأحرى نهاية البداية للعملية الرامية إلى تحسين أساليب العمل.

ونتطلع إلى مواصلة العمل بشكل مباشر مع المجلس والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ونتمنى، بالتأكيد، أن نجعل المجلس وعمله أكثر شرعية وشفافية وقابلية للمساءلة في إطار عملية الإصلاح الجارية في الجلسات العامة للجمعية العامة، وفقا لما قرره زعماؤنا في اجتماع القمة المعقود في عام ٢٠٠٥. ونحن ممتنون لأعضاء المجلس الذين يتفقون مع الرأي القائل بأن تحسين أساليب عمل المجلس سيساعد على تحسين مكانته. وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالابتكارات التي أعلنتها المملكة المتحدة لدى توليها رئاسة المجلس في هذا الشهر. ونأمل أن تستكشف الرئاسات المتعاقبة أيضا نُهجا مبتكرة.

وثمة رابطة جوهرية بين أساليب العمل وتوسيع نطاق المجلس، وإن كان إحراز تقدم في المسألة الأولى لا يتوقف على اتخاذ قرار بخصوص الأخيرة. وفي النهاية، فإن توسيع المجلس يجري عبر مجموعة من التعديلات في ميثاق الأمم المتحدة، في حين يتم تحسين أساليب العمل من خلال عملية مستمرة.

وما زلنا نعتقد أن التشكيل الحالي للمجلس لا يمثل تعبيرا صادقا عن أعضاء المنظمة ولا عن الواقع الجغرافي السياسي الراهن. وبالتالي، فإن توسيع المجلس أمر ضروري وعاجل في آن معا. ولذلك، قدمنا قبل فترة قصيرة حلا وسيطا كوسيلة ممكنة للخروج من المأزق الناجم عن المواقف المعروفة المطروحة على الطاولة. ولتسهيل الاطلاع، أرفقنا نسخة من نموذجنا للحل الوسيط مع النسخ الورقية من بياني التي توزع في هذا الصباح.

وسينشئ الحل المقترح فئة جديدة من المقاعد، تتيح للدول الأعضاء شغل العضوية لمدد أطول، لمدة ثماني أو عشر

سنوات على سبيل المثال، وترشيح نفسها لإعادة الانتخاب الفورية وبالتالي الحصول على عضوية المجلس على أساس دائم. وبعد استكمال مدتي العضوية باستخدام فئة المقاعد الجديدة، سيخضع النظام الجديد لاستعراض سيشمل جميع الجوانب الأساسية لإصلاح المجلس ولكنه لن يستتبع في الوقت ذاته أي تلقائية بخصوص النتائج الموضوعية. ويسعدنا أن نرى قيام آخرين بالترويج لنماذج وسيطة واستكشافها وسنكون مهتمين بالمشاركة في عملية تقود إلى ظهور نموذج وسيط وحيد.

ونتطلع إلى قيادة السفير تانين في إشراك الأعضاء في المفاوضات الموضوعية وسندعمه في تلك الجهود.

السيد باليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر العربية بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز.

لقد أثار تقرير الأمين العام (A/65/2) شواغل متنوعة أشارت إليها بالفعل وفود كثيرة. ومن بين هذه الشواغل المهمة أن ذلك الجهاز ما برح يتناول بنودا مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، وبالتالي يضعف الدور الذي يضطلع به مجتمع الدول – مجموعة الـ ١٩٢. ولا يرى ذلك فيما يتعلق ببعض البنود المتعلقة بجداول أعمال الفريق العامل فحسب بل أيضا فيما يتعلق بمواضيع عامة مثل العنف ضد الأطفال في حالات الصراع والعنف الجنسي ضد المرأة في حالات الصراع وحماية المدنيين في التراع المسلح ومسائل المخدرات والعدالة وسيادة القانون والحوار بين الثقافات، ضمن بنود أخرى.

وليس لدينا أي شك في أن مجلس الأمن حقق بعض النجاح في التصدي لحالات في بعض البلدان التي تعاني من آفة العنف الداخلي – الذي كثيرا ما يؤجج من الخارج لتحقيق مكاسب اقتصادية. غير أن المجلس تجاوز بعض حدود الولايات الممنوحة بموجب قرارات بشأن عمليات حفظ السلام واضطلع بمهام تتعلق، على سبيل المثال، بإصلاح النظم الانتخابية والقضائية والجنائية ونظم السلامة العامة، على سبيل المثال لا الحصر.

وبينما نمضي قدما نحو إعادة بناء الأمم المتحدة بحيث تتواءم مع مطالب العالم وجميع البلدان التي يتألف منها هذا المنتدى، علينا أن نسأل أنفسنا كيف يعمل مجلس الأمن وكيف يعالج الأمور المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. إن بعض البلدان النامية تجرم في أحيان كثيرة لعدم احترامها المزعوم لقرارات مجلس الأمن أو الميثاق، في حين تعفى، في الوقت نفسه، عن طريق استخدام حق النقض، بلدان أخرى، تخفق دون عقاب في مراعاة قواعد القانون الدولي، من التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وبموجب اتفاقيات جنيف.

ولا يشمل تقرير مجلس الأمن الكثير من الملاحظات التي أبدتها الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن خلال المناقشات المفتوحة بشأن مختلف المواضيع المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وذلك هو الحال في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب والحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين. ومن الضروري أن تنفذ الأمم المتحدة وأجهزتها، ولا سيما مجلس الأمن، استراتيجية للحفاظ على السلم والأمن تعكس مصالح جميع بلدان وشعوب العالم.

ونعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة على اهتمامه بأن يدفع قدما مسألة تكتسي هذه الأهمية الحاسمة مثل إصلاح مجلس الأمن وإصلاح الأمم المتحدة بأسرها. كما نشيد بأداء السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، كميسر للمفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية. ووفقا لمقررات الجمعية العام ٥٥٧/٦٢ و ٥٦٥/٦٣ و ٥٦٨/٦٤، لا بد أن نمضي قدما حتى يتسنى، في المستقبل القريب،

أن يكون لدينا مجلس أمن أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وبالتالي أكثر شرعية.

وبالنسبة لفترويلا، فإن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة به ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المنظمة على الوفاء بالكامل بالمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق. وفي ذلك الصدد، ثمة حاجة إلى تحقيق تقدم في المفاوضات الحكومية الدولية، التي تمخضت بالفعل عن وثيقة تحدد مواقف الدول الأعضاء. ونقدر عمل السفير تانين في تجميع تلك الوثيقة. ومن الضروري الآن المضي قدما نحو تحليل يشمل مواقف الأغلبية بشأن المجالات المواضيعية الخمسة التي تركزت حولها المفاوضات غير الرسمية.

ومن الواضح أن أغلبية البلدان تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وهناك أيضا اتفاق على أن توسيع عضوية مجلس الأمن ينبغي أن يتيح مشاركة بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا في نطاقات استبعدت منها، منذ مؤتمر سان فرانسيسكو.

لقد رُسم الطريق المؤدي إلى إعادة بناء الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. ولكي تكون المنظمة هامة في هذا المنعطف التاريخي الراهن، لا بد أن تعكس المنظمة بعدالة وفعالية وشفافية مصالح واحتياجات المجتمع الدولي برمته. وثمة توافق في الآراء أيضا على ضرورة جعل أساليب عمل مجلس الأمن أكثر شفافية.

إن الرغبة التي أعرب عنها كثير من البلدان في الحد من استخدام حق النقض أو إلغائه في المستقبل وردت أيضا بوضوح في الوثيقة التجميعية التي أعدها الميسر. ومن المهم التأكيد على أن أغلبية البلدان تؤيد قيودا من نوع أو آخر على استخدام حق النقض. وهذه نقطة بداية تستحق الثناء للتوصل إلى موقف مشترك بشأن تلك المسألة، ومن منظور إعادة بناء الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وعلى هذا الدرب، ستواصل فترويلا التشديد على ضرورة إلغاء حق النقض في حد ذاته.

إن فترويلا واثقة بأننا، بقيادة الرئيس، سنتمكّن من الدفع قدما بعملية لإصلاح مجلس الأمن والأمم المتحدة. ونقدم تعاوننا في العمل لتحقيق تلك الغاية.

السيد آباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة المشتركة، التي توفر فرصة أخرى للتفكير في أنشطة مجلس الأمن، فضلا عن عملية إصلاح مجلس الأمن الجارية حاليا. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة بصفتها رئيسا لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ على تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/65/2). وأود أيضا أن أشكر البعثة الدائمة لنيجيريا على جهودها القيّمة في إعداد التقرير وتنسيقه مع الدول الأعضاء.

يقدم التقرير سردا دقيقا لعمل مجلس الأمن ويبين المسائل المتعددة المدرجة في جدول أعماله. ويشير أيضا إلى عبء العمل الجسيم في المجلس، حيث تظل القضايا الأفريقية، ولا سيما في سياق حفظ السلام وجهود بناء السلام، في الصدارة. وأخيرا، يشير التقرير، وإن كان بشكل غير مباشر، إلى الكثير من التحديات المهمة التي تنتظر المجلس، بل وتنتظر منظمتنا بأسرها.

وفي حين، كان يمكن، كما أشارت وفود أخرى كثيرة، أن يكون التقرير تحليليا بدرجة أكبر وأقل تفصيلا، فإننا ندرك أيضا الصعوبات التي من شأنها أن تجعل هذا النهج التحليلي صعب التنفيذ إلى حد ما. وبعد قولي هذا، لا يزال هناك مجال واسع لمزيد من التحسين في أساليب عمل مجلس الأمن بغية تعزيز شفافيته ومساءلته وشموليته. وسنواصل دعم

كل الجهود تحقيقا لتلك الغاية. أُتيحت للدول الأعضاء مؤخرا فرصة كبيرة للإعراب عن مواقفها بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن. غير أنني، كما جرت العادة، أود أيضا أن أتطرق بإيجاز إلى موقف تركيا إزاء إصلاح المجلس.

شارك بلدي بفعالية في المفاوضات الحكومية الدولية التي بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ورغم أن الجولات الخمس السابقة من المفاوضات كانت مفيدة في بحث الجوانب القابلة للتفاوض واستكشاف الصلات الأساسية فيما بينها، فإننا نعتقد أن الأعضاء ما برحوا منقسمين بشدة بشأن مسائل كفئتي العضوية والتمثيل الإقليمي ومسألة حق النقض.

إن تركيا، بوصفها عضوا في المجلس يعمل فيه مرة أخرى بعد نصف قرن تقريبا، استفادت استفادة هائلة من تلك الخبرة والمسؤولية الفريدتين. ونعتقد بأن تلك الخبرة لا ينبغي أن تكون قاصرة على مجموعة صغيرة، بل ينبغي أن تكون متاحة لجميع الدول الأعضاء التي تطمح إلى ذلك، صغيرة كانت أم كبيرة، متقدمة النمو أو من أقل البلدان نموا.

وينبغي بصورة خاصة تمكين الدول الأعضاء التي تملك الوسائل والقدرات لكفالة السلام والاستقرار في منطقتها وخارجها من المشاركة بفعالية أكثر في عمل المجلس. لذلك نؤيد زيادة تمثيل هذه الدول الأعضاء في المجلس.

ونؤيد أيضا تصحيح الظلم التاريخي بحق أفريقيا عن طريق تحسين تمثيل تلك القارة في المجلس تحسينا كبيرا.

غير أننا، لا نؤيد توسيع المجلس في فئة العضوية الدائمة. ونرى أن مقاعد دائمة إضافية، لن تكون متناسبة مع فكرة مجلس ديمقراطي يخضع للمساءلة والشفافية. إذا أريد لمجلس الأمن بعد إصلاحه، أن يكون مجلسا لا من أجل الحاضر فحسب، بل من أجل المستقبل أيضا، من المهم أن نركز جميعا قصارى جهودنا على الاقتراحات التي من شأنها أن توفر للمجلس المرونة الضرورية فيما يتعلق بتشكيله. ومن شأن مجلس كهذا أن يكون مجهزا على نحو أفضل للتصدي بفعالية للتحديات المتعددة التي تواجه عالمنا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.